S/PV.8661

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٦١

الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ألن/السيد كلي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد أسومو أبيمي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيخ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

1935471 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ السيدة ماري – جوزيف فيتا – كونا، مستشارة عمدة الضاحية الثالثة في بانغي؛ والسيد أواله عبد الناصر، مفوض شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ماري غاهونزير، مفوضة شرطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ والسيد إيسوفو يعقوبا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ واعتذر لهم جميعا عن أي أخطاء في نُطق أسمائهم.

وتنضم السيدة فيتا – كونا إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من بانغي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

والقصد من هذه الجلسة أن نكون على نفس القدر من التفاعل على غرار ما قمنا به خلال الإحاطة الإعلامية نفسها التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8393)، وكما سنحاول القيام به أثناء حوارنا مع قادة القوات. ونتطلع إلى أسئلة موجهة من أعضاء المجلس إلى المفوضين ومن المفوضين إلى المجلس، وهذا هو السبب في أنني سوف أطلب إلى زملائي في المجلس التحلي بالانضباط الشديد وجعل بياناتهم موجزة لإتاحة مزيد من الوقت للمفوضين للرد. لذلك، أود أن أطلب أيضا من مقدمي الإحاطات الإعلامية أن يحاولوا الإيجاز قدر الإمكان.

والذي سيضبط الإيقاع هو السيد جان – بيير لاكروا، وأعطيه الكلمة.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الأولويات الاستراتيجية لعناصر شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام. ويسرني أن ينضم إلينا مفوضو الشرطة العاملين حاليا في أبيي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي.

إن الإحاطة السنوية تمثل فرصة للتأكيد مجددا على الدور الحيوي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام، والتفكير في السبل التي يمكننا بها تحسين دعم العمل الأساسي؛ من منع نشوب الصراع إلى حفظ السلام وبناء السلام.

وفي عام ٢٠١٨، أطلق الأمين العام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ودعا جميع الأطراف المعنية للتصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجه حفظ السلام، وتجديد مشاركتهم الجماعية. وأشكر الجميع – الشرطة، والمساهمين الماليين، والبلدان الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن – لدعمهم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. واليوم، سألقي الضوء على بعض ما حققناه من خلال الجهود الجارية لتعزيز حفظ السلام، فضلا عن تلك المجالات التي تتطلب إحراز تقدم. وأرحب أيضا بخطط الدول الأعضاء للنهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي لأفراد حفظ السلام قد انخفض في السنوات الأخيرة نتيجة إغلاق بعض البعثات التي أنجزت ولاياتها، فمن المرجح أن ينمو دور الشرطة في عمليات

حفظ السلام في المستقبل القريب. وفي الواقع، تواجه بعثاتنا تحديات متزايدة تتطلب استجابة تعد شرطة الأمم المتحدة بصفة خاصة في أفضل وضع لتوفيرها، بما في ذلك التحدي المتمثل في التعامل مع الكثافات المرتفعة للسكان، سواء في المناطق الحضرية أو في مخيمات المشردين داخليا، وضرورة التصدي للتحديات والتهديدات الناشئة من قبيل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، والحاجة إلى بناء القدرات الوطنية للدول المضيفة، لا سيما في مجال سيادة القانون.

وأود أن أحيي الرجال والنساء المتفانين العاملين في شرطة الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، في ظروف صعبة للغاية، في كثير من الأحيان.

إن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك عبر منظومة الأمم المتحدة، بالغة الأهمية في كل مجال من مجالات عملنا، ولا سيما في تيسير علميات الانتقال. وفي دارفور، نتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في التخطيط للمرحلة الانتقالية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وخروجها بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت والحيلولة دون الانتكاس والعودة إلى النزاع. وقد استنبطت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري نهجا فريدا للاشتراك في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية في الولايات الأربع من خلال مهام الاتصال في الولايات في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: سيادة القانون وإيجاد حلول دائمة، والقدرة على الصمود وسبل العيش، وحقوق الإنسان. وتقوم شرطة الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في ضمان تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف على صعيد مهام الاتصال في الولايات، لا سيما بخصوص جهود العملية المختلطة الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال سيادة القانون.

وفي مالي، تسهم شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بناء القدرات الوطنية الأساسية في مجال سيادة القانون، وهي تضطلع بهذا الجهد في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي.

وتمثل الحماية أيضا أحد الأدوار الرئيسية لشرطة الأمم المتحدة، وذلك بالتعاون الوثيق مع زملائنا من المدنيين والعسكريين. وفي أبيي، أُنشئت لجان للحماية لملء الفراغ الناجم عن عدم وجود جهاز شرطة قائم بوظائفه. ونظرا لتزايد الجريمة، شرع عنصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في توسيع نطاق تلك اللجان، ولا سيما بين النساء. ووفرت شرطة الأمم المتحدة التدريب الأساسي لما مجموعه ١٧٢ عضوا في سرايا الحماية المشتركة، بمن فيهم ١٨ امرأة، لتولي المسؤولية عن الحفاظ على القانون والنظام في سوق أمييت المشتركة. وستحيط مفوضة الشرطة غاهونزيري المجلس علما بشأن مفهوم لجان الحماية المجتمعية بمزيد من التفصيل.

إننا نسترشد في جهودنا الرامية إلى تحسين الأداء بأحكام القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨). وقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق تعزيز التقييمات الداخلية بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر خطة العمل الرامية إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قمنا بأكثر من ٤٠ زيارة لتقييم الجاهزية العملياتية. وتوفر لنا التقييمات التي يجريها مفوضو الشرطة نظرة شاملة لحجم القوة والقدرات والقيود وتسمح لنا باتخاذ قرارات اختيار أكثر استنارة من خلال الاجتماعات الشهرية المتعلقة بالأداء، التي أترأسها. ويتيح تطبيق النظام الشامل لتقييم الأداء في خمس بعثات منصة لتقييم الأداء إجمالا لعناصرنا، بما في ذلك عنصر الشرطة. وما شهدناه حتى الآن هو أن النظام الشامل قد عزز وحدة الهدف والتخطيط المشترك بين العناصر، فيما أدى إلى تحسين جمع البيانات.

ونعكف أيضا على تنقيح نهجنا إزاء التدريب. ومن شأن إدخال منهج تعليمي جديد، يستند إلى ”الإطار الإرشادي

الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية''، تعزيز فعالية وكفاءة جميع أنشطة شرطة الأمم المتحدة في الميدان. وللإشراف على تلك الجهود، أنشأت شعبة الشرطة فرقة عمل لتلبية مختلف احتياجات أفراد الشرطة التابعين لنا، من التقييم والتدريب السابقين للنشر مرورا بالتدريب داخل البعثة والتدريب المتخصص وانتهاء بالرعاية في مرحلة ما بعد انتهاء الخدمة

ويعني زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام زيادة فعالية حفظ السلام. وقد حققنا حتى الآن فيما يتعلق بنسبة حفظة السلام من النساء المنتشرات كأفراد شرطة منتدبين وكجزء من وحدات الشرطة المشكلة، والتي تبلغ ٢٦,٨ في المائة و ١٠,٩ في المائة على التوالي. وحيث أن الأهداف تمثل خطوط أساس وليست حدودا قصوى، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل. ولذلك، أدعو البلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى نشر مزيد من النساء. وأود أن أشيد بالرائدة ضيوف من السنغال، التي تخدم حاليا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي فازت أمس بجائزة ضابطة الشرطة المثالية للسنة. إن تفانيها والتزامها يشكلان مصدر إلهام لنا جميعا، وبكل تأكيد، لزميلاتها من أفراد الشرطة، فضلا عن النساء الضعيفات اللائي تساعدهن ضيوف كل يوم.

ونعلم جميعا أن انتهاك معايير السلوك، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، يقوض أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل. ولذلك، يسعدني أن أبلغ عن ملاحظة اتجاه تنازلي مستمر في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام، حيث انخفضت هذه الادعاءات من ١٠٤ ادعاءات في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥ في عام ٢٠١٨. ولا تزال يقظتنا المستمرة ضرورية ونحن نعول على التعاون الكامل لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في تحقيق هدفنا المتمثل في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا.

في الختام، ولئن كان تقدم كبير قد أُحرز من خلال مبادرة ''العمل من أجل حفظ السلام'' في جعل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة، على قدر التحديات التي نواجهها، فإننا ما زلنا في بداية الشوط ولا يمكننا أن نقطعه بمفردنا. ومن جانبنا، فإنني أتعهد بتعزيز جهودنا الرامية إلى دعم العمليات السياسية وتحسين أدائنا وجعل بعثات حفظ السلام أقوى وأكثر أمنا. ومن خلال مواءمة تقاريرنا مع مبادرة ''العمل من أجل حفظ السلام''، نهدف إلى توفير معلومات أكثر وضوحا واتساقا كي تستنير بها الدول الأعضاء في منظمتنا في صنع القرارات. وشرطة الأمم المتحدة ملتزمة تماما بجهودنا الجماعية الرامية إلى تحسين أداء عمليات السلام وأثرها. وأود أن أعرب مجددا عن امتناننا إزاء الالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء بعملنا في جميع مجالات ''العمل من أجل حفظ السلام''، وخاصة الدعم المقدم إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أن بوسعنا مواصلة الاعتماد على هذا الدعم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيتا - كونا.

السيدة فيتا - كونا (*تكلمت بالفرنسية*): اسمي ماري - جوزيف فيتا - كونا، وأنا من جمهورية أفريقيا الوسطى. إنني فخورة ويشرفني عظيم الشرف أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن، وأشكر السيد لويس كاريليو على دعوته.

أنا مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي، والتي تُعتبر بحق أكثر الدوائر حساسية في المدينة، بل وربما في البلد بأسره. كما أنني أشغل مناصب في عدة جماعات في المنطقة، ولا سيما لصالح النساء والصليب الأحمر والجمعيات الدينية. ومن خلال هذه المناصب المختلفة، وكذلك بصفتي مقيمة في بانغي وأحد مواطنيها، تمكنت من الوقوف مباشرة على التغيرات في الحالة الأمنية والإنسانية على مدار سنوات عديدة. وهي تغييرات

إيجابية وكانت جهود شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عاملا أساسيا في هذا الصدد.

وبغية تحسين فهم المجلس، لا بد لي أن أُذكر بما كانت عليه الحالة في بانغي قبل سنوات قليلة. ففي أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل ٢٠١٣، كان البلد غارقا في فوضى كبيرة ويعاني من انعدام الأمن تماما. ووصلت بعثة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وشعرنا بسرعة كبيرة بتحسن في بانغي بفضل عمل وحدات الشرطة المشكلة. ومن خلال جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، لوحظ إحراز تقدم كبير في غضون فترة قصيرة. فعلى سبيل المثال، شهدنا حرية الحركة مجددا في الدائرة بالتوقيع على ميثاق عدم اعتداء في عام ٢٠١٥ وأعيد فتح المدارس وكذلك المستشفى، على الرغم من أن مواردها لا تزال محدودة، واستؤنف النشاط التجاري وأعيد فتح مخفر الشرطة واستؤنفت الخدمات العامة والأنشطة المشتركة بين المجتمعات المحلية تدريجيا.

وبوصفي امرأة وأما، فإنني ممتنة جدا إزاء الأعمال الجارية في مجالي الاتصال والتوعية بشأن العنف ضد المرأة وأشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا يزال هناك عدد كبير جدا من الضحايا، وبعضهن صغيرات للغاية، وهو أمر لا يُحتمل. ولا بد للإفلات من العقاب أن ينتهي.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على ما قام به من عمل خلال زيارته إلى حي PK 5 في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. فقد مكنت زيارته من إصلاح المركز المجتمعي، والذي يؤدي اليوم دورا بالغ الأهمية في تعزيز التماسك الاجتماعي والتلاحم بين المجتمعات المحلية.

إن المشاريع الجارية الأخرى واعدة جدا، وهي مشاريع وُضعت بالتعاون الوثيق مع الممثلين المنتخبين المحليين، وأنا أحدهم. ووفقا لرغبات السكان وبفضل شرطة الأمم المتحدة، أعاد مركز الشرطة في الدائرة الثالثة فتح أبوابه للجمهور في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ويقوم أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة بدوريات في الحي على أساس مبدأ الخفارة المجتمعية بغية استعادة ثقة السكان تدريجيا. وفي هذا الصدد، تمكنت جميع الجهات الفاعلة من الجلوس حول طاولة واحدة والمشاركة في وضع المشروع، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، وهو أمر الذي لم يكن ممكنا حتى وقت قريب.

وتعد الخطوات الأولى للفريق الجديد، الذي يضم ثلاث نساء، بالكثير حيث لوحظ بالفعل تحقيق نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، استؤنف الحوار بين ممثلي مختلف الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس وتتعايش مختلف الطوائف الدينية بصورة أفضل بل وتضطلع ببعض الأنشطة المشتركة. ولكن لا تزال هناك بعض التحديات في البلد. فاتفاقات السلام لا تُنفذ بالسرعة المأمولة وهناك الكثير جدا من الأسلحة المتداولة، ولا سيما في حي PK 5.

في الختام، أشكر المجلس على الدعم الذي قدمه لبلدي، ولكني أود أيضا أن أشدد على مدى أهمية استمرار هذه المساعدة. إن التوازن السياسي هش، ولدى السكان آمال كبيرة في الانتخابات المقبلة. أعلم أن شرطة الأمم المتحدة تعمل بالفعل جاهدة في هذا المجال. ونحن نرحب بتجنيد ١ ٠٠٠ من ضباط الشرطة وأفراد الدرك، الذين سيصلون قريبًا لدعم قواتنا من أجل تأمين العملية الانتخابية. يجب عدم التخلي عنا، لأن الوضع لا يزال هشاً للغاية. إنني أعول على دعم المجلس لمساعدتنا على إحلال سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. الرجاء مساعدتنا حتى يمكن استعادة السلام بالكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. ساعدونا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فتاح – كونا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الناصر.

السيد عبد الناصر (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني بمناسبة أسبوع شرطة الأمم المتحدة الرابع عشر أن أغتنم هذه الفرصة للتحدث إلى مجلس الأمن حول الأهمية القصوى للحلول السياسية في جهودنا لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة.

لقد أصبحت الجريمة المنظمة آفة دولية تهدد استقرار العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإنها تقوض السلم والأمن الدوليين. وقد بذل المجتمع الدولي جهوده على الدوام لتخفيف معاناة البلدان المتضررة من خلال نشر بعثات حفظ سلام. من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية برهنت الأمم المتحدة على ما تبذله من جهود لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة الجريمة المنظمة والأعمال القتالية للجماعات المسلحة بشكل أفضل. وقد وضعت شرطة البعثة استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها من أجل تقديم الدعم للشرطة الوطنية الكونغولية والسكان المحليين في تلك العملية.

إن دور المؤسسات الوطنية لإنفاذ القانون أمر بالغ الأهمية في منع ومكافحة الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية المنظمة. لذلك يجب أن نحشد الإرادة السياسية الوطنية ودون الإقليمية ذات الصلة وأن نكفل دعمها من خلال شبكة استخبارات إقليمية قوية للغاية والتزام دولي بمكافحة الجريمة المنظمة. وبالنظر إلى أن الشبكات الإجرامية تعمل بطرق معقدة وترتبط بصلات عابرة للحدود الوطنية، فإن الالتزام بتقديم مرتكبيها إلى العدالة من شأنه أن يعزز بوضوح سلطة الدول في توطيد الوحدة فيما يتعلق بتحقيق التقدم الاجتماعي. ولأن الحكم الرشيد هو مسؤولية جماعية فإن سيادة القانون تظل شرطا مسبقا لتنمية الدول الهشة. ومن أجل التغلب على عدم الاستقرار فقد نما لدى معظم البلدان المتأثرة بالجريمة المنظمة ميل قوي نحو التصدي لها من خلال العمل العسكري في حين يكون من الأنسب لها تقوية أنظمتها القضائية من خلال دمج نظام عدالة جنائية أكثر شفافية وصرامة في هياكل إنفاذ القانون.

إذا أردنا مكافحة الجريمة المنظمة بفعالية وبشكل كلي، يجب أن نضع العمل السياسي في طليعة جهودنا. لا يكمن الحل النهائي في اتباع نهج قائم على العمل العسكري، والذي سرعان ما يُظهر محدوديته، بل يكمن بدلا من ذلك في تشجيع الحلول السياسية المستدامة، ومكافحة الحكم السيئ، وضمان وجود نظام عدالة جنائية فعال ويمكن الوصول إليه – على الرغم من الحاجة إلى زيادة الشفافية في إدارة الشؤون العامة. إنني ما زلت مقتنعا اقتناعا راسخا بأنه إذا قمنا بتعزيز القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الكونغولية وطرحنا خطة جوهرية لإصلاح النظامين القضائي والجنائي في هذا البلد سنضمن الحكم الرشيد في سياق يفضي إلى مكافحة الجريمة المنظمة بفعالية. وأرحب في هذا الصدد أيضا بحقيقة أن مجلس الأمن قد أبقى باستمرار على مسألة استعادة سلطة الدولة من خلال تعزيز نظم العدالة الجنائية ضمن الأهداف ذات الأولوية لمختلف ولاياته.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس على جهوده في تعزيز وتوطيد السلام في البلدان الهشة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عبد الناصر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غاهونزيري.

السيدة غاهونزيري (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن.

إن اتفاق عام ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي ينص على الترتيبات الإدارية المؤقتة في أبيي وما ترتب على ذلك من نشر قوة أمنية مؤقتة في أبيي. وقد طلب الطرفان من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دعم ذلك الاتفاق وتنفيذه. ثم صدر القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) لإنشاء قوة الأمم

المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وتم تكليف عنصر شرطة الأمم المتحدة بتعزيز قدرات دائرة شرطة أبيي، بما في ذلك عن طريق تدريب موظفي دائرة شرطة أبيي والتنسيق معها في مجال القانون والنظام.

ومنذ توقيع هذا الاتفاق والطرفان يواجهان صعوبات في تنفيذه لأن جنوب السودان لا يوافق على إنشاء إدارة مشتركة أو قوات أمنية مشتركة في أبيي ويدعي أن الاتفاق قد انتهى بعد فترة الستة أشهر الأولى. ولا يدعم السودان سوى إنشاء إدارة مشتركة في أبيي وإنشاء دائرة شرطة أبيي. وقد تم إحراز تقدم ضئيل في تنفيذ الالتزامات المعلقة التي اتفق عليها الطرفان في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مثل إنشاء دائرة شرطة أبيي، والنشر الإضافي لضباط شرطة الأمم المتحدة في القوة الأمنية المؤقتة، وإصدار التأشيرات لأفراد القوة.

لقد أدى التأخير في إنشاء دائرة شرطة أبيي والمؤسسات الأخرى إلى وجود فراغ خطير في القانون والنظام. وبسبب هذا الوضع تم إنشاء هيكل غير رسمي يُعرف باسم ''لجان حماية المجتمع'' من خلال الجهود المتضافرة بين زعماء قبيلة دينكا نقوك وشرطة الأمم المتحدة. ولذلك طلب القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥) من القوة الأمنية المؤقتة، في حدود قدراتها ومواردها الحالية وبالتنسيق الوثيق مع قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، تعزيز قدرات لجان حماية المجتمع للمساعدة في إدارة القانون والنظام في منطقة أبيي. لذلك تعمل شرطة القوة الأمنية المؤقتة عن كثب مع لجان حماية المجتمع وتدعمها من خلال توفير التدريب الأساسي في مجال الشرطة والاشتراك في المواقع والتوجيه والرصد وتقديم المشورة لها في أداء مهامها.

أصبح من الضروري تعزيز القدرة التشغيلية والإدارية للجان حماية المجتمع. وقد تم إنشاء ما مجموعه ٣٠ لجنة من هذا القبيل في الأجزاء الوسطى والجنوبية من منطقة أبيي، وهي مناطق تسكنها دينكا نقوك. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء لجنة حماية مشتركة واحدة في سوق أميت المشتركة، وتم إنشاء ثلاثة مرافق ملحقة للاحتجاز في أبيي، وفي سوق أميت وفي أغوك. ومع ذلك لا توجد هياكل للجان حماية المجتمع في شمال أبيي، وذلك بسبب التحفظات التي أعربت عنها حكومة السودان.

يشكل الحفاظ على السلام هدفًا وجزءًا من العملية التي تستهدف وضع رؤية مشتركة للمجتمع بملكية وطنية، يكون فيها للجهات الفاعلة المحلية صوت ثابت، وتؤدي فيها النساء والشباب دورًا مهمًا. في سياق أبيي، يتمثل دور شرطة الأمم المتحدة في دعم لجان حماية المجتمع، وتعزيز وتشجيع تهيئة بيئة وقائية إيجابية في جميع أنحاء أبيي، وإجراء حملات تثقيف وتوعية للمجتمعات المحلية بآثار الجريمة ومنعها، وخاصة العنف الجنسي والجنساني والجرائم الخطيرة والعنيفة. تعمل لجان حماية المجتمع ولجان الحماية المشتركة أيضًا بوصفها مصادر للمعلومات حول جميع الحوادث والتحقيقات المتعلقة بالجريمة.

تقوم عضوات لجان حماية المجتمع بدور حاسم في حفظ السلم والأمن في أبيي، لا سيما من خلال مشاركتهن ودعمهن في معالجة جميع أشكال حوادث العنف الجنسي والجنساني والقضايا ذات الصلة.

لقد زاد تعزيز دعم لجان حماية المجتمع. وزاد توظيف أعضاء هذه اللجان ليرتفع عددهم من ٣٣٠ مجندًا في عام ٢٠١٨ إلى ٦٠٠ مجند في عام ٢٠١٩، منهم ٨٩ مجندة. وقد بادرت شرطة الأمم المتحدة بتنظيم النساء في رابطات لكل من الشمال والجنوب. وقد اجتمعت نساء من كلتا المنطقتين في تشرين الأول/أكتوبر، وكان الاجتماع ممتازا.

إن حماية المدنيين هي المسؤولية الأساسية للقوة الأمنية المؤقتة. وقد قامت لجان حماية المجتمع، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، بدور محوري في تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين. تسمح الولاية الحالية بزيادة عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى ١٤٨ فرداً، وهو ما يسمح أيضًا بنشرهم في مواقع أفرقة إضافية – ١٠

مواقع في المنطقة الواقعة في نطاق مسؤوليتها، بما في ذلك ٣٠ لجنة لحماية المجتمع في البؤر الساخنة للجريمة.

وفقًا لتقييم الأداء الذي تم في أيار/مايو، حققت لجنة الحماية المشتركة في سوق أميبت المشتركة نتائج ممتازة في الحفاظ على القانون والنظام في السوق والمناطق المحيطة بها. وتشمل الممارسات الجيدة استراتيجية للسلامة على الطرق والتي ساعدت فيها نقاط التفتيش التابعة للجان حماية المجتمع على طول الطريق بين أقوك وأميبت في الحد من الحوادث المرتبطة بحركة المرور. كما أن لجنة الحماية المشتركة مسؤولة عن إدارة مركز الاحتجاز في سوق أميبت المشترك، بما في ذلك إدارة القضايا وإحالة المشتبه فيهم والقضايا إلى المحاكم القبلية. وفي أداء لجان حماية المجتمع ولجنة الحماية المشتركة لمهامها تحت إشراف ونصح شرطة الأمم المتحدة فإنها تعمل وفقا للمعايير الدولية وحقوق الإنسان.

وتتولى لجان حماية المجتمع المهام الأساسية الأخرى لإنفاذ القانون، فأثناء حادثة في أبيي على سبيل المثال قامت بضبط من قاموا بمظاهرات نظمتها دينكا نقوك ضد القوة الأمنية المؤقتة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ووقع حادث آخر عندما قامت هذه اللجان بحماية مجتمعات محلية خلال مسابقة كرة قدم للشباب نظمتها شرطة القوة الأمنية المؤقتة في نيسان/أبريل.

على الرغم من الأداء الجيد للجان حماية المجتمع بشكل عام إلا أن بعض أعضائها استقالوا لعثورهم على فرص عمل أفضل. سيكون أكثر فائدة للقوة الأمنية المؤقتة والمجتمعات المحلية إذا تمكنت البعثة والشركاء ذوو الصلة من دعم استدامتها. إن تطبيق مبدأ ومفهوم لجنة حماية المجتمع في كلتا المنطقتين سيكون إنجازاً كبيراً مع استمرار الجهود الرامية إلى البحث عن الوضع النهائي.

في الختام، ينبغي حث الأطراف على التخلي عن مواقفها الحالية والعمل معًا لمصلحة مجتمع أبيي. ينبغي تحسين القدرة التشغيلية للجان حماية المجتمع من خلال تزويدها بمزيد من الدعم التشغيلي واللوجستي وتحسين بنيتها التحتية لتعزيز تنفيذ مهام القانون والنظام، وبما يتماشى مع المعايير الدولية للشرطة وحقوق الإنسان. تجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام البنية التحتية القائمة للجان حماية المجتمع من قبل دائرة شرطة أبيي حال تم إنشاؤها. وستقدم أيضا أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في أبيي الدعم بشكل غير مباشر لكل من القوة الأمنية المؤقتة وشعب أبيي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غاهونزيري على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوبا.

السيد يعقوبا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تشريفي بفرصة التحدث إلى مجلس الأمن بشأن تحسين الحماية من خلال إقامة الحكم في الأماكن غير الخاضعة للحكم.

إن مجموعة من العوامل، إلى جانب التنفيذ البطيء لاتفاق السلام وأزمة عام ٢٠١٢، قد أفضت إلى تراجع كبير في قدرة الدولة في المناطق الشمالية ولاحقا في المناطق الوسطى حيث تناضل لأداء مهامها. وقد أدى ذلك إلى تآكل ثقة الجمهور بالدولة وخدماتها، مما أوجد بيئة مواتية للجماعات المتطرفة والإرهابية، والتي توفر الاحتياجات الاجتماعية للسكان في مناطق نفوذها وتشن هجمات متعددة ومتباينة ضد قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية والمدنيين الذين يرفضون قبول قضيتهم.

على الرغم من التشغيل التدريجي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والإعلان عن جهود قوات الأمن المالية وتمديد حالة الطوارئ، وقعت بعض المجتمعات تحت سيطرة الجماعات المتطرفة العنيفة ولجأت إلى جماعات الدفاع عن النفس، مما يزيد من تعقيد الوضع بسبب تفاقم النزاعات بين المجتمعات المحلية وتأثيرها على المدنيين.

(تكلم بالفرنسية)

إن شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تتصرف وفقا للإطار الاستراتيجي المتكامل، ملتزمة بأولويات البعثة على النحو المحدد في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) وتسهم في إدارة الحكم بطريقة تعزز الحماية في المناطق غير الخاضعة للحكم في مالي. وبالتالي فإن بناء قدرات قوات الأمن المالية وتطويرها هما جزء كبير من عملنا، وكما يتجلى ذلك في أنشطة التدريب والمشورة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي، لبناء القدرات في منطقة الساحل. كما أننا نقوم بتطوير البنية التحتية والمعدات من أجل الإسراع في استعادة سلطة الدولة وبسطها في جميع أنحاء مالي.

في مجال الحماية المدنية، توفر شرطة البعثة دعما بالغ الأهمية لتفعيل الاستراتيجية الموضوعة لوسط البلاد، ولوظيفة مركز تحليل العمليات والاستخبارات، وكذلك لمركز التنسيق وإدارة المخاطر في تحليل المعلومات. تسمح آليات التنسيق هذه بتحسين القدرة التشغيلية من خلال المراقبة ونظام إنذار مبكر.

علاوة على ذلك، تدعم شرطة بعثة الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجيات التي أطلقتها الحكومة في وسط البلاد، بما في ذلك الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى واستراتيجية مالية شاملة لحماية المدنيين والحد من العنف بين المجتمعات المحلية واستعادة سلطة الدولة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أتاح هذا الدعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن، وإن كانت مترددة، وتنظيم عمليات منسقة ومشتركة، وتوفير الدعم اللوجستي التشغيلي والنقل.

في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو أحد الأسباب الجذرية للأزمة، تقدم بعثة الأمم المتحدة دعما بالغ الأهمية في تعزيز نظام العدالة الجنائية من خلال بناء القدرات والتطوير والدعم الاستشاري واستخدام البيانات التقنية والعلمية.

وفيما يتعلق بوضع وتنفيذ خطة شاملة لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن التي تم إصلاحها وإعادة تشكيلها، تدعو البعثة بقوة إلى تسريع عملية إصلاح قطاع الأمن ومن خلال التشاور، وستساهم في وضع استراتيجيات الأمن الداخلي وحماية المدنيين.

بشكل عام، مسألة إدارة المناطق غير الخاضعة للحكم هي بمثابة تذكير يومي بأن تعزيز الثقة بين السكان والسلطات هو مطلب غالبًا ما يتم إغفاله. وفي هذا الصدد تدعم البعثة المبادرات الحكومية للانخراط مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بشأن القضايا الأمنية التي تؤثر عليها. وفي الواقع يجب في بلد متنوع جغرافياً وثقافياً مثل مالي أن يتم إيلاء أهمية كبيرة لمفهوم الشرطة المجتمعية، وهذا محور رئيسي في إصلاح قطاع الأمن.

ويتمثل الهدف في إقامة شراكات استراتيجية تستند إلى التشاور المسبق والمشاركة المجتمعية.

(تكلم بالإنكليزية)

وثمة العديد من التحديات التي تواجه هذه الجهود، بما في ذلك بطء عملية إصلاح قطاع الأمن وكفالة اتباع نهج متكامل ومنسق عند التعامل مع المسائل الأمنية وإدارة الحدود واستمرار تمويل بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية. ومع ذلك، فإنني مقتنع بأن جهودنا المتكاملة ستسهم، على المدى الطويل، في تعزيز الحماية واستعادة سلطة الدولة من خلال تطوير قدرة المجتمعات المحلية على الصمود على مستوى القاعدة الشعبية، وتحسين الثقة بين السكان والسلطات الحكومية، ولا سيما قوات الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد يعقوبا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وإذا كان لدى أي من الأعضاء سؤال، أرجو منه الإشارة إلى ما إذا كان موجها إلى أي من مقدمي الإحاطات اليوم تحديدا أو ما إذا كان سؤالا عاما.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الجلسة السنوية الزاخرة بالمعلومات في إطار إجراء حوار مفيد وتفاعلي مع السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، ومفوضي الشرطة لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى السيدة ماري – جوزيف فيتاكونا، مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي، على مداخلتها. وقد أطلعت إحاطاتهم النيرة المجلس على التقدم المحرز فضلا عن أنها تتيح له أن يُبقي قيد نظره الفرص التي تتاح لوحدات الشرطة التابعة لتلك البعثات والتحديات التي تواجهها في تنفيذ ولاياتها.

وهذه فرصة سانحة لبلدي – وهو أحد البلدان المضيفة سابقا لبعثة لحفظ السلام – ليشيد مرة أخرى بعمل الرجال والنساء من عناصر الشرطة المنتشرين ضمن بعثات الأمم المتحدة ويعرب عن تقديره مجددا لإسهامهم الكبير والجدير بالثناء في استعادة السلام والاستقرار في البلدان التي تعاني من أزمات.

وليس من المفترض أن تحل عمليات حفظ السلام محل سلطات الدولة المضيفة، بل أن تدعمها في إطار استراتيجية للخروج من الأزمات تستند إلى عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية. وفي الواقع، أينما تمكنت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الانخراط في تعاون نشط مع سلطات الدولة المضيفة والمجتمعات المحلية على أساس من الثقة المتبادلة والسعي إلى تحقيق أهداف واقعية وتوافقية، فقد استطاعت تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى السلام والأمن الدائمين، وبالتالي تمهيد الطريق لإعادة الإعمار والازدهار على الصعيد الوطني.

وتعزز العلاقات الجيدة بين البلدان المضيفة والسكان التزامهم تجاه إجراءات الأمم المتحدة مما يكفل الملكية الوطنية القوية والتنفيذ الفعال للأولويات الأساسية، مثل حماية المدنيين وإعادة بسط سلطة الدولة وإصلاح قطاع الأمن. وحينما تتم عمليات النشر في بيئة تستمر فيها التهديدات الأمنية وأعمال العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي، تشكّل عناصر الشرطة في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة ركيزة لا غنى عنها. فهي تسهم في تعزيز أمن السكان واستعادة قدرات مؤسسات الشرطة المحلية، مما يمكّن حكومة البلد المضيف من الاضطلاع بوظائفها السيادية في جميع أنحاء أراضيها الوطنية.

وفي ضوء كل ذلك، وإدراكا لأهمية الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية وتكامله، يود بلدي أن يشدد على أنه ينبغي، استنادا إلى خبرته المكتسبة مؤخرا، زيادة التركيز على تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز وتطوير قدرات عناصر الشرطة فضلا عن دورها في حماية المدنيين.

وهنا، أود أن ألتمس رأي مفوض الشرطة يعقوبا في الدعم الذي تقدمه عناصر الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لبناء قدرات الشرطة المالية على جمع المعلومات والاستفادة منها بغية تحسين قدرتها على حماية المدنيين، ولا سيما في وسط مالي. ما هو تقييمك للدعم المقدم من وحدات شرطة الأمم المتحدة لاستعادة سلطة الدولة المالية في جميع أنحاء أراضيها الوطنية، بما في ذلك إعادة نشر أفراد الشرطة والمؤسسات القضائية؟ ما هي الصلة بين دور شرطة الأمم المتحدة وجماعات الدفاع الذاتي في الميدان؟

ويقع إسهام المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين اليوم في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. ويرى بلدي أن النساء الموفدات إلى عثات السلام التابعة للأمم المتحدة يسهمن إسهاما كبيرا في تعزيز المصالحة الوطنية. ومع ذلك، يتضح جليا أن الهدف المتمثل في زيادة أعدادهن لا يزال بعيد المنال. ولذلك، ندعو المجلس إلى العمل بهمة من أجل تعزيز وجود المرأة في هذه البعثات.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسأل السيد أواله عبد الناصر عن وجهة نظره في الدعم الذي تقدمه عناصر شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قوات الشرطة الكونغولية في مجال مكافحة العنف الجنسي والأنشطة التي تنفذها الشرطة المدنية للتوعية بذلك النوع من العنف. ما هو تقييمه لمساهمة النساء من عناصر الشرطة التابعة للبعثة في مكافحة العنف الجنسي وبناء السلام؟ ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا ليتقدم بأحر التهاني إلى الرائدة سيناب ضيوف التي اختيرت ضابطة شرطة الأمم المتحدة لهذا العام لدورها في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتألف بعثات الأمم المتحدة من مجموعة مترابطة من الوحدات والأفراد الذين يأتون من بلدان وثقافات مختلفة، وإن كان يجمعهم سعيهم المشترك لتحقيق السلام والاستقرار في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع، مما يؤثر بالضرورة على فهمهم لالتزاماتهم في سياق حفظ السلام في البيئات الصعبة. وتكمن جدارة مفوضي الشرطة الذين قدموا لنا إحاطاتهم للتو، وكذلك زملائهم في بعثات الأمم المتحدة الأخرى، في ما يبذلونه من جهود يومية للحفاظ على تماسك ووحدة العمل الذي تضطلع به قواتهم حتى يتسنى، رغم التحديات الكثيرة التي يواجهونها، لهم أن يظلوا الأداة الأكثر فعالية للأمم المتحدة في خدمة السلام. وهذا هو جوهر القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨)، الذي ساهمت كوت ديفوار في صياغته واعتماده، بالتعاون الوثيق مع مملكة هولندا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوضي الشرطة الثلاثة على إحاطاتهم. وقد استمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلى به ممثل المجتمع المدني من جمهورية أفريقيا الوسطى.

فعلى مدار ٧١ عاما، وهو تاريخ أول عملية نشر لأفراد شرطة من حفظة السلام، ما برح أفراد شرطة حفظ السلام يضطلعون بدور أساسي ونشط في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أسهم أفراد شرطة حفظ السلام، الذين يبدون التزاما قويا تجاه بعثاتهم في جميع أنحاء العالم، إسهاما بارزا في صون السلام والأمن الدوليين. وفي المجموع، جاد ٢٨٠ من أفراد الشرطة بأرواحهم خدمة لبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك ثمانية من أفراد الشرطة الصينيين في هايتي. وأعرب عن أقصى درجات التقدير لجميع أفراد الشرطة الذين سقطوا ضحايا أثناء تأدية الواجب وإلى أسرهم.

وفي سياق تزايد تعقيد البيئة الخارجية والحالة الأمنية وصعوبتهما، لا بد من تعزيز عمل الأمم المتحدة الشرطي في بعثات حفظ السلام وتحسين مستواه. وفي عام ٢٠١٨، طرح الأمين العام غوتيريش مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام وحتى الآن وقعت ١٥٢ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مولدة زخما جديدا لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبما يمهد الطريق أمام تحسين عمل الأمم المتحدة الشرطي في بعثات حفظ السلام. وتدعم الصين مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز العمل الشرطي لبعثات حفظ السلام وعمليات حفظ السلام ككل.

وتود الصين تقديم المقترحات الثلاثة التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتمسك بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، يجب أن يسترشد العمل الشرطي في بعثات السلام دائما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ويجب على المجلس احترام سيادة البلد المضيف وتطلعاته بالكامل، ومراعاة آرائه وآراء البلدان المساهمة بأفراد شرطة، وتحديد ولايات واضحة وصريحة تتناسب مع الحالة

في الميدان فضلا عن الاستفادة من مزايا أفراد شرطة حفظ السلام في الحفاظ على النظام الاجتماعي في البلد المضيف، وتهيئة بيئة آمنة لتحقيق التنمية فيه.

يجب تعزيز استثمارات طويلة الأجل في مجالات مثل الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية لكفالة إحلال السلام الدائم. وستيسر الصين عقد مؤتمر القمة الثالث لرؤساء شرطة الأمم المتحدة، وبذلك نسهم في مهام الشرطة في إطار حفظ السلام في عصر جديد. وفي ذلك الصدد تعمل الصين عن كثب مع إدارة عمليات السلام.

ثانياً، يمثل تعزيز بناء القدرات وزيادة الكفاءة في أداء الواجبات وتعزيز بناء القدرات للبلدان المساهمة بأفراد شرطة الأولوية القصوى في المرحلة الحالية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعم قوي لكفالة حصول حفظة السلام على تدريب مناسب وهادف، وامتلاكهم المعدات والموارد الأخرى اللازمة. ويجب على البلدان المساهمة بأفراد شرطة الالتزام الصارم بمعايير اختيار الأفراد والمعدات وتعزيز الإدارة ومواصلة تحسين كفاءة ومصداقية وفعالية شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتفي الصين بنشاط بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس شي جين بينغ خلال قمة القادة لعام ٢٠١٥ بشأن عمليات لأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال إنشاء أول وحدة شرطة احتياطية في العالم لحفظ السلام وتدريب أكثر من ٨٠٠ شرطي من بلدان أخرى.

ثالثا، يجب توفير ضمانات أفضل للسلامة والأمن لحفظة السلام. فالحياة البشرية لا تقدر بثمن، حيث أن أفراد شرطة حفظ السلام يقومون بواجبهم في الخطوط الأمامية، ولسلامتهم وأمنهم انعكاس على فعالية عمليات حفظ السلام ومصداقيتها. ويجب على المجلس اتخاذ إجراءات أقوى بشأن عمليات حفظ السلام وسلامة وأمن حفظة السلام والتحدث بصوت واحد في هذا الصدد.

ويجب أن تعطي الأمانة العامة والبعثات أولوية عالية للحفاظ على سلامة وأمن أفرادها وأن توفر لهم دعما قويا وضمانات، وتعزز قدرات عمليات حفظ السلام في مواجهة الحالات المعقدة. ويجب اتخاذ تدابير وقائية بالإضافة إلى توفير الأمن واللوازم الطبية بهدف تحسين قدرات الإنذار المبكر والاستجابة عند التعامل مع حالات الطوارئ.

وتؤيد الصين فكرة زيادة نسبة النساء العاملات في حفظ السلام على النحو الملائم، ولكن في الوقت نفسه نود التأكيد على أنه، بينما تُبذل الجهود في هذا الصدد، من المهم اتخاذ تدابير حماية محددة الأهداف، بما في ذلك التقييم اليقظ للمخاطر الأمنية قبل النشر، من أجل كفالة سلامة وأمن شرطيات حفظ السلام.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أرسلت الصين ما يزيد مجموعه على ٢ ٦٠٠ فرد من قوات حفظ السلام إلى تسع مناطق بعثات في تيمور - ليشتي والبوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان وليبريا وهايتي والسودان وجنوب السودان وقبرص، كجزء من جهودنا لتنفيذ التزاماتنا في مجال حفظ السلام. وكما هو الحال دائمًا، ستواصل الصين دعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام واستكشاف المزيد من الفرص لدعم مهام الشرطة في عمليات حفظ السلام من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، واتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزامات الصين والإسهام بشكل أكبر في شرطة حفظ السلام.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطات الخمسة الذين عرضوا وجهات نظرهم بشأن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام. ولا تزال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تشكل خريطة الطريق التي نسترشد بها لتركيز جهودنا خلال السنوات المقبلة. واسمحوا لي باتباع نهج الأسماء الخمسة في بياني وأسئلتي

التي أوجهها لمقدمي الإحاطات وهي: الوقاية والأداء والحماية والشراكات وبناء السلام.

أولا، يجري إسناد دور متعاظم لخبرات الأمم المتحدة في مجال الشرطة في سياق الوقاية. ومن دواعي سرورنا أنه يُستعان بشعبة الشرطة بشكل متزايد، ليس فقط في البعثات السياسية الخاصة، ولكن في بعض الحالات خارج البعثات. وكما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2016/952) تؤدي الشرطة دورا هاما في مجال الإنذار المبكر. ويمكن لشعبة الشرطة تزويد مجلس الأمن بمعلومات قيمة عن طريق تحليل أوضاع الشرطة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون في بلد بعينه والتوصية باتخاذ إجراءات للاستجابة للمشاكل الناشئة فيه.

ثانيا، يقترن أداء البعثة بصورة وثيقة بالمسؤولية والمساءلة. ومن دواعي سرورنا في ذلك السياق أن رؤساء عناصر الشرطة في العمليات أصبحوا الآن، في إطار النموذج الإداري الجديد الذي شجعه الأمين العام، جزءًا من أفرقة الإدارة العليا، وأن كلا منهم مسؤول عن أداء عنصره. وفي هذا السياق، أود أن أطلب من السيد لكروا أن يطلعنا على الدروس المستفادة منذ بداية تنفيذ نظام التقييم الشامل للأداء، ولا سيما تطبيقه على عناصر الشرطة وإسهامها في الأهداف الاستراتيجية للبعثات.

ثالثًا، توفر الشرطة المجتمعية ومبادرات الشرطة المجتمعية، من بين أمور أخرى، فرصًا منقطعة النظير لحماية المدنيين. وهذا هو الحال على سبيل المثال في جنوب السودان، حيث ينجح عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بعض المواقع بفضل تعاونه الوثيق والفريد من نوعه مع السكان، واعتماده بشكل خاص على العناصر النسائية والدوريات غير المسلحة. ويبدو من المناسب بشكل عام تقديم دعم متزايد في مجال الإدارة المتفاوض عليها للأماكن العامة، التي تشمل جوانب الحوار واحترام حقوق الإنسان والاستخدام المعتدل والمتناسب للقوة.

رابعا، تقع الشراكات في صلب عمل عناصر الشرطة في الميدان. وكثيراً ما تعمل هذه العناصر بشكل مشترك وفي تفاهم جيد مع أولئك الذين يقودون أجزاء من عملية إصلاح القطاع الأمني أو يقومون بأنشطة تدريب لأفراد الشرطة الوطنية. وهنالك أوجه تآزر في الميدان مع البعثات المدنية التي نشرها الاتحاد الأوروبي. سؤالي موجه إلى المفوض عبد الناصر الذي أتيحت له الفرصة لتجربة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في كل من مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. هل يستطيع أن يوضح تلك الشراكة وقيمتها المضافة لعمل الأمم المتحدة؟

وأخيراً، فيما يتعلق ببناء السلام، بينما للشرطة دور تقوم به عبر سلسلة السلام المستمرة، يظل دعم نقل مهام الشرطة حاسماً في العمليات الانتقالية. وتشكل هايتي مثالاً حديثًا على ذلك، ومن المهم الاستمرار خلال تلك المرحلة في تقديم الدعم الاستشاري للشرطة عندما ترى الدولة المضيفة ضرورة ذلك.

ويمكن أن تشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد المشاريع الانتقالية المستقبلية في الأجل المتوسط، ونتطلع إلى مناقشة نتائج الاستعراض الاستراتيجي. وفي هذا السياق كيف يرى المفوض عبد الناصر تطور دور عنصر الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال السنوات المقبلة؟ وهل يرى أي مناطق أو مقاطعات يمكن أن يحل فيها وجود وحدة الشرطة المشكلة محل الوجود العسكري؟

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نبدأ مرة أخرى بشكر السيد لاكروا على إحاطته الملائمة والمتعمقة، كما هو الحال دائما، بالإضافة إلى توجيه شكرنا إلى مفوضي الشرطة الذين قدموا لنا إحاطة اليوم، وإلى مقدم الإحاطة من بانغي.

وتمشيا مع تعليمات الرئاسة، سنحاول أن نكون أكثر تجاوبا في المشاركة في هذه المسألة البالغة الأهمية. ونود أن نبدأ

بالإقرار بالدور الهام الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة في تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية في الأجل الطويل في البلدان المتضررة من النزاعات. ونشير أيضا إلى أهميتها التي تزايدت جراء تغير ديناميات النزاعات. ولذلك فقد تنامى في رأينا دور شرطة الأمم المتحدة، ونحن ندرك كذلك قصص النجاح في العديد من البلدان الخارجة من النزاعات.

ونحن نسعى جاهدين كبلد مساهم بقوات، إلى زيادة دور المرأة، ليس فقط في حفظ السلام، ولكن أيضا في مجال الشرطة العاملة في بعثات حفظ السلام والبلدان التي تشهد نزاعات. لقد حققنا المساواة بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة، مما يتجاوز أحكام الاستراتيجية الحالية التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في الشرطة وقوات حفظ السلام.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء قدراتها في مجال الشرطة، وكذلك الإسهام الذي يمكن أن تقدمه لتعزيز القدرة المحلية على إنفاذ القانون. ونحن نعتبر ذلك عنصرا هاما للغاية من أجل الاستجابة للأولويات المحلية وبناء القدرات المحلية. ونشيد كذلك بالجهود التي تبذلها شعبة الشرطة من أجل التشجيع على زيادة تمثيل المرأة، على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وهو عنصر هام نسعى إلى تحقيقه. ويجري ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية إقليمية للتطوير لضابطات القيادة العليا للشرطة لتحسين تدريب ضابطات القيادات العليا على المهارات القيادية بصفة عامة. ونود أن نناشد الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة من أجل زيادة عدد أفراد الشرطة من الإناث.

إن استمرار وجود شرطة الأمم المتحدة في الميدان يمنحهم المسؤولية عن ضمان الانتقال الفعال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وهو ما يشكل دورا هاما تضطلع به الشرطة كحلقة وصل صوب تطبيع الأوضاع في البلدان المتضررة من النزاعات. وأعتقد أن رؤية عناصر الشرطة يمكن أن تعيد لعامة الناس وللسكان الشعور بالحياة الطبيعية من حيث السلام والعدالة والتصدي للنشاط الإجرامي، وهو ما يجري إغفاله أحيانا في الصورة الأكبر فيما يتعلق بحفظ السلام وتحقيق الاستقرار في البلدان. ونود أن نشير إلى الدور الحاسم الذي لا تزال تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في ضمان الاستقرار والحفاظ على السلام في المجتمعات المحلية. ومن المهم ضمان أن تكون شعبة الشرطة في وضع أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

أخيرا، نود توجيه الشكر إلى مفوضي الشرطة وشعبة الشرطة على العمل الجيد الذي يقومون به في الميدان وطرح سؤالين على مفوضينا.

أولا، نود أن نطرح على مفوضة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي سؤالا يتصل بصفة خاصة بالأفراد من الإناث في الميدان. هل يمكنها أن تعطينا إشارة، من وجهة نظرها، إلى التحديات التي تواجهها الشرطيات في بعثات حفظ السلام؟ وكيف يمكن للمجلس أن يساعد في التصدي لتلك التحديات؟

ثانيا، لدينا سؤال لمفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله أكثر من ذلك – بالاستفادة من إصلاحات مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“ في رأيهما، لضمان أن تكون شرطة الأمم المتحدة معدة بشكل أفضل للقيام بهذه الواجبات؟ ونحن نقدر رأيهما بشأن ذلك تقديرا كبيرا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم على تقييماتهم. وكذلك نود أن نطلب من رؤساء وحدات الشرطة التابعة لبعثات حفظ السلام أن ينقلوا شكرنا لجميع ذوي الخوذ الزرق على خدمتهم

التي تنم عن ضمير حي وعلى اضطلاعهم بالمهمة الصعبة المتمثلة في صون السلم والأمن. ونشيد بشجاعتهم.

إن أهمية شرطة حفظ السلام في أنشطة الأمم المتحدة الحديثة لحفظ السلام أمر لا شك فيه. فالشرطة، بوصفها إحدى قنوات جهود حفظ السلام، تؤدي دورا هاما في مساعدة السلطات الوطنية على حماية المدنيين. وهي لا تفعل ذلك من خلال الصيغ التقليدية مثل الدوريات والمراقبة والتعامل مع الجهات التي تنتهك النظام العام فحسب، بل كذلك من خلال بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون الوطنية في البلدان التي تنتشر فيها والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن، بما يؤدي إلى تحسين قدرة البلدان المضيفة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

وفي كثير من الأحيان، يتعين على شرطة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في حل المشاكل المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر وغير ذلك من التهديدات الأمنية. وهم يعملون كذلك كحلقة وصل بين السكان ووجود قوات حفظ السلام وبين السكان وحكومات البلدان المضيفة. ومن المهم أن تساعد جهودهم على بناء ثقة المواطنين في مؤسسات السلطة وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم. وفي سياق تقديم تلك المساعدة، ينبغي لأفراد الشرطة، شأنهم في ذلك شأن جميع حفظة السلام في الأمم المتحدة، التقيد بصرامة بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن والامتثال لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

والعامل الرئيسي في التنفيذ الفعال لهذه المهام هو إقامة علاقات بناءة مع البلد المضيف. ويجب أن تسترشد هذه العملية بمبدأ المسؤولية الوطنية والاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة ومراعاة احتياجاتها الفردية. ومن الأهمية بمكان مراعاة الخصائص الوطنية للبلد. ومن غير المرجح أن تحقق المحاولات الرامية إلى تطبيق نهج عالمي للإصلاحات في مجالات إنفاذ القانون أو سيادة القانون نتائج أو أن تحظى بتأييد السكان، أيا كان بلدهم. ويتطلب التنفيذ الفعال لمهام الشرطة دعما ملائما في المجالين اللوجستي والتقني ومن حيث الأفراد. ويتعين على البعثات أن تحسن تخطيطها وإدارتها وأن تتفادى التكاليف غير الضرورية وازدواجية الجهود. وفي إطار هذه العمليات، من المهم التأكد من إيلاء الأمانة العامة اهتماما وثيقا لآراء وتوصيات البلدان المساهمة بأفراد شرطة. فالمحاولات الرامية إلى الترويج لأنواع مختلفة من مبادرات الأطراف الثالثة أو لمفاهيم لا تحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة (لجنة الـ ٣٤) تؤدي إلى نتائج عكسية. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن من الضروري مواصلة الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والحكومات المضيفة بشأن كل جوانب أنشطة حفظ السلام، بما في ذلك على مستوى تخطيط وصياغة الولايات. بيد أننا لا نعتقد أنه من المنطقي أن تُخصص للشرطة مهام ليست من مهامها بطابعها، مثل تلك المتعلقة بالمسائل السياسية أو حقوق الإنسان والتي قد تصرف اهتمامها عن المهام التي تقع في دائرة اختصاصها وتقلل من فعالية أنشطتها عموما.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك في الأعمال التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة. ونعتقد أن من المهم توسيع نطاق تقديم الدعم لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى بناء القدرات الشرطية في مجال حفظ السلام لدى لأطراف الفاعلة الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، ومساعدتها في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

ويواصل الاتحاد الروسي، بوصفه بلدا مساهما بأفراد شرطة، زيادة مساهمته في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام بإرسال موظفين ذوي مهارات مناسبة إلى البعثات. وقد عمل أكثر من ٥٠٠ موظف من أجهزة وزارة الداخلية الروسية منذ ١٩٩٢ ضمن قوات شرطة حفظ السلام، ومما يثلج الصدر أن ممثلي

الأمم المتحدة كثيرا ما نوهوا بارتفاع مستوى مهنيتهم. وما زلنا نمتثل امتثالا صارما لالتزاماتنا التي تعهدنا بها في مؤتمرات القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة، والتي ضاعفت روسيا بموجبها عدد حفظة السلام من الشرطة الذين تساهم بهم.

وينتشر عناصر من الشرطة الروسية حاليا في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وكوسوفو وقبرص. و ٣٠ في المائة منهم تقريبا من النساء. كما أن عدد النساء المشاركات في أنشطة الشرطة في روسيا نفسها في تزايد مطرد. ويقوم مركز التدريب على عمليات حفظ السلام التابع لوزارة الداخلية الروسية والمعتمد من الأمم المتحدة بشكل منتظم بتخريج حفظة سلام من أفراد الشرطة، بمن فيهم أجانب والعديد منهم من النساء، بمعايير مهنية. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٣٠ من الأخصائيين الذين تلقوا تدريبا في المركز هم من الناطقين بالفرنسية. وقد درب هذا المركز منذ عام ٢٠٠٠ أكثر من ٦٠٠ ١ من أفراد الشرطة الروس و ٥٠٠ من شرطة حفظ السلام الأجانب، بمن فيهم قادة، من أكثر من ٥٠ بلدا من جميع أنحاء العالم. وتستحق مجموعة الأفراد من النساء اللائي تلقين تدريبا خاصا للمشاركة في عناصر شرطة بعثات الأمم المتحدة اهتماما خاصا. وقد شاركت حوالي ٤٠ امرأة من روسيا ومن عدد من البلدان الأفريقية في تلك الدورة التدريبية.

كما إننا على استعداد لإرسال خبراء للمشاركة في أعمال أفرقة الشرطة المتخصصة في بعثات الأمم المتحدة. ونحن مهتمون بالنظر في مشاركة الشرطة الروسية في مشاريع أفرقة كهذه، بما في ذلك من خلال العمل المشترك مع البلدان الأخرى.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإشادة بأفراد وقادة الشرطة من الرجال والنساء الذين يعملون اليوم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوضاع أمنية صعبة للغاية في بعض الأحيان. وبعد الاستماع إلى السيد لاكروا وشهادات مقدمي الإحاطات اليوم، نرى بوضوح الأهمية البالغة لكفالة أن يشعر السكان فعلا بفوائد عملياتنا لحفظ السلام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتحسين حياتهم اليومية. ونرى بوضوح أن قوات الشرطة تقوم بدور رئيسي في هذا الصدد. والتقرير الذي قدمته السيدة ماري – جوزيف فيتاه – كونا، مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي، التي أشكرها جزيلا على مشاركتها اليوم، يدل على ذلك.

وترغب فرنسا في أن تكون شريكا بناء في هذا المجال، ولذلك نؤيد تأييدا كاملا مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك الالتزام، في هذا الإطار، بتعزيز كفاءة شرطة الأمم المتحدة وفعاليتها وتحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات السكان. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تُزود شرطة الأمم المتحدة بالقدرات المناسبة من حيث التخطيط وتكوين القوات وإدارة الأزمات والتوجيه. وفي هذا الصدد، سأركز على ثلاث مسائل نوليها الأولوية.

أولا، إن أفراد الشرطة والدرك الذين تساهم بهم البلدان المساهمة بقوات يجب أن يبينوا عن قيمة مضافة حقيقية من حيث الكفاءة التقنية والقدرات التشغيلية. وتحتاج الأمم المتحدة أيضا لخبراتهم في هياكل القيادة. وبناء على ذلك، تنشر فرنسا فريقا من ضباط الشرطة المتخصصين في المتفجرات وعلم الأدلة الجنائية للعمل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نوفر خبراء في مجالي وحدات الشرطة المشكلة والتخطيط داخل الأمانة العامة.

ثانيا، نعتقد أن دور وحدات الشرطة يجب إعادة تقييمه. وعلى الرغم من أن الوحدات العسكرية للخوذ الزرق تمثل الجزء الأكبر من الأفراد النظاميين في أي عملية من عمليات حفظ السلام، فإن ضباط الشرطة يقومون بدور محدد لا غنى عنه. فوجودهم يوجه رسالة مختلفة، وهي أن العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية ترتبط بالحد من مستوى التهديد وبالتطورات الإيجابية في الحالة الأمنية. وفي هذا الصدد، بمقدور السكان المحليين عموما أن يروا ذلك.

وللدور الفريد جدا الذي تقوم به وحدات الشرطة معنى خاص خلال المراحل الانتقالية. وفي الواقع، بينما ينخفض عدد الخوذ الزرق بصورة تدريجية وتعزز الدولة المضيفة سيادتها وتتولى القوات المسلحة الريادة تدريجيا، فإن وحدات شرطة الأمم المتحدة تثبت أن استثمار الأمم المتحدة لا يقتصر على نشر الوحدات، ولكن الاهتمام بالسكان المحليين يظل في صميم أولويات مجلس الأمن. ومثال جمهورية الكونغو الديمقراطية يتبادر إلى الذهن. ففي بعض المقاطعات، كما أكد الممثل الدائم لبلجيكا، يمكن لوحدات الشرطة أن تتولى مهام وحدات حفظ السلام.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أشدد عليها هي أن زيادة وجود الإناث في صفوف الوحدات وأفراد الشرطة أمر أساسي. ويجب أن نواصل إحراز التقدم في هذا المجال وفقا لما حدده الأمين العام من أهداف طموحة لكنها قابلة للتحقيق. وكمنا أشات العديد من بعثات الشرطة التابعة للأمم المتحدة، هناك ترابط إيجابي بين مشاركة المرأة في قوات الشرطة واستقرار عمليات السلام واستدامتها. وقد شهدنا ذلك في ليبريا، التي ساعد فيها إدماج المرأة في قوات الشرطة على الحد من أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المرتكبة نهارا، وفي الليل على وجه خاص. ويؤسفنا أنه على الرغم من هذه الإحصاءات الإيجابية، فإن إدماج المرأة في قوات الشرطة لا يزال غير كاف بشكل صارخ، ولئن كنا نرحب بجهود إدارة عمليات حفظ السلام من أجل زيادة عدد النساء اللواتي تم نشرهن.

وأود أن أختتم بياني بطرح عدد من الأسئلة. سؤالي الأول سؤال عام موجه إلى جميع مقدمي الإحاطات. ما هي، بصورة عامة، الصعوبات الأساسية التي يواجهونها في أداء مهامهم؟ وسؤالي الثاني موجه إلى جميع مقدمي الإحاطات ويتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على وجه الخصوص. كيف يقيمون القدرات المتاحة للاستجابة لاحتياجات ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؟

وأخيرا، لدي سؤال للسيد عبد الناصر، مفوض الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد كانت إشارته إلى ما تبذله بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهود لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق إيلاء الأولوية لتعزيز النظام الجنائي إشارة مفيدة للغاية. كما أود أن أعرف ما هي المعلومات الأخرى التي قد يكون بمقدوره أن يوافينا بها فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها عنصر الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المساعدة على التصدي لأزمة إيبولا.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد جون – بيير لاكروا، ومفوضي الشرطة من مختلف بعثات السلام والسيدة ماري – جوزيف فيتاه – كونا بصفتها ممثلة البلد المضيف.

إن عنصر الشرطة جزء لا يتجزأ من هيكل السلام والأمن، ولذلك يجب أن نعزز دوره في هذا الصدد. ونسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به وحدات الشرطة في الميدان في القيام بالمهام المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، مما يدل على الحاجة إلى التنسيق بين عنصر الشرطة والعنصر العسكري، بالإضافة إلى العناصر الإنسانية والعناصر المدنية. ونشدد أيضا على أهمية إقامة تعاون وثيق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني من أجل الوصول إلى جميع قطاعات المجتمع في تعزيز سيادة القانون. ولهذا السبب نرى أن من المهم زيادة نسبة ضباط الشرطة في عمليات حفظ السلام.

ونقدر ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لكفالة وفاء البلدان المساهمة بأفراد الشرطة بالمعايير المطلوبة، مع العلم بأن التحديات المتعلقة بالنشر والتدريب لا تزال قائمة. وعلى نحو ما سلطت عليه الضوء آخر تقارير الأمين العام عن أنشطة الشرطة، فإن تدريب أفراد الشرطة وتجهيزهم على نحو كاف قبل نشرهم

واختيار وحدات الشرطة المؤهلة أمور بالغ الأهمية. وعندما نقول ''التدريب''، فإننا نعني اتباع نهج محوره الإنسان فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني، دون إغفال أهمية التواصل مع المجتمعات المحلية بلغاتها الأصلية. ويجب على البلدان المساهمة بأفراد الشرطة أن تضاعف جهودها في الاضطلاع بمسؤوليتها في هذا الصدد.

أود أن أسأل السيد لاكروا عن مجالات التدريب السابق للنشر المطلوب لأفراد الشرطة التي يعتقد أنه فيها ثغرات كبيرة، وما هي الآثار التي يمكن أن تنجم عنها في الميدان؟

فعمليات السلام يجب أن تكون شاملة للجميع وسريعة الاستجابة، ومن ثم فإن الإشراف على المسائل الجنسانية يجب أن يُكفل في تصميم عمليات السلام وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. ونقدر زيادة عدد رئيسات عناصر الشرطة. غير أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب في الرتب العليا. فزيادة وجودها في صفوف قوات الشرطة يفتح قنوات الاتصال مع النساء والفتيات في الميدان ويعالج في الوقت نفسه شواغلها المتعلقة بالحماية واحتياجاتها الفورية.

ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرائدة زينبو ضيوف – الضابطة في الشرطة الوطنية السنغالية التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقود قوة لمكافحة الاعتداء والاستغلال الجنسيين – على نيلها مؤخرا لجائزة ضابطة شرطة الأمم المتحدة لهذا العام.

كما نود أن نسأل السيد لاكروا عن مبادرات شعبة شرطة الأمم المتحدة لزيادة عدد ضابطات الشرطة وإدماج المنظور الجنساني في عمليات عنصر الشرطة؟

وأخيرا، نعرب عن التزامنا بمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والتزاماتها المشتركة وعن تأييدنا لها. ونعتقد أن إنجازات شرطة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق المثل الأعلى المتمثل في الحفاظ على السلام. ولكن لا يمكننا بلوغ جميع الأهداف التي وضعناها والتزمنا بتحقيقها دون الفهم الحقيقي للأسباب الجذرية للنزاعات، بدعم من جهود الوقاية والإنذار المبكر.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لأفراد شرطة الأمم المتحدة على تفانيهم، حيث يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل حماية أكثر الفئات ضعفا، وفي السعي إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام.

السيد باركِن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا، ومفوضي الشرطة على إحاطاتهم.

لقد تكلمنا كثيرا بشأن حفظ السلام في المجلس، وإن كانت مناقشاتنا تميل إلى التركيز على مساهمات الأفراد العسكريين. نحن ممتنون لشجاعة ذوي الخوذ الزرق، ولكن من دواعي سروري أن لدينا فرصة للاعتراف بالمساهمات المهمة المقدمة من الشرطة في تعزيز سيادة القانون، التي تشكل في نهاية المطاف الأساس الذي يقوم عليه المجتمع السلمي. ويجب أن نكرّم الذين يبني عملهم أسس السلام.

وأود أن أهنئ الرائد سينابو ضيوف، من السنغال التي فازت يوم أمس بجائزة مرموقة هي جائزة أفضل ضابطة شرطة في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩. ونثني على عملها المتميز بصفتها ضابطة وتفانيها في واجباتها كقائدة في منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من دواعي سرورنا الاجتماع مع مفوضة شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الرحلة الأخيرة التي قام بها المجلس إلى جنوب السودان مؤخرا. ونؤيد بقوة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٨، ونحث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على تبني السياسات التي تزيد من مشاركة المرأة.

وأود أيضا أن أثني على ضباط الشرطة الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومهدوا الطريق للانتقال إلى بعثة سياسية خاصة. وقد دربوا الشرطة الوطنية الهايتية وجعلوها ذات كفاءة مهنية، حيث أصبحت الآن نقطة مضيئة في مسيرة هايتي التنموية، وتولت المزيد من المسؤولية عن السلام والأمن في بلدها.

وفهمنا لأهمية سيادة القانون هو سبب تقديمنا للتدريب الواسع النطاق في مجال بناء القدرات من أجل تمكين البلدان المساهمة بأفراد شرطة. ويساعدها التدريب على نشر أفراد الشرطة المدربين تدريبا جيدا في بعثات الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠١٠، تدرب في برنامج الولايات المتحدة لدعم الشرطة الدولية في عمليات حفظ السلام أكثر من ١٢ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة العاملين في حفظ السلام من أكثر من ١٢ بلدا. كما عملنا مع الأمم المتحدة على وضع دورات تدريبية جديدة، وتعزيز معايير الأداء، بما في ذلك شراكة طويلة الأمد مع مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في إيطاليا لتدريب مدربي وقادة الشرطة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سنواصل استكشاف فرص مماثلة لتحسين الدور الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لحماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن. وفي أبيي على طول الحدود بين السودان جنوب السودان، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استقرار سيادة القانون. ونشجع السودان على منح أفراد شرطة الأمم المتحدة تأشيرات دخول بشكل فوري، كخطوة أولى لإنشاء قوة شرطة مشتركة في أبيي.

ومن أجل الحفاظ على السلام والبيئة الأمنية العالمية التي أصبحت أكثر تعقيدا، من المهم نشر قوات الشرطة مع المعدات المناسبة. وفي مالي، يساورنا القلق حيث إن التقرير الفصلي الأخير (S/2019/782) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أشار إلى افتقار وحدتين من وحدات الشرطة المشكَّلة إلى المركبات الواقية من الألغام. وتؤدي تلك الوحدات دورا حاسما في بناء القدرات المحلية على إنفاذ القانون. وبدون المعدات المناسبة تتعرض سلامتهم للتهديد وتكون فعاليتهم محدودة.

بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع، نؤكد مجددا دعمنا لالتزام الأمم المتحدة بتنفيذ سياسات أداء متكاملة تستند إلى معايير واضحة لجميع الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين العاملين في عمليات حفظ السلام ودعمها. ونعوّل على مفوضي الشرطة لضمان أن يحصل رجالُ الشرطةِ المنتشرون في الميدان على التدريب المناسب والمعدات اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بهم.

ونؤيد تأييدا تاما المبادرات الرامية إلى إطلاع مجلس الأمن على أداء عمليات حفظ السلام، ونتطلع إلى سماع تقييمات صريحة للأداء، بما في ذلك أوجه القصور وقصص النجاح، والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء تقديم المساعدة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لتقرير الأمين العام (A/74/223) عن تقييم شعبة الشرطة الصادر في تموز/يوليه. ونقدر الالتزام بكفالة الأداء الفعال ومساءلة أفراد الشرطة في الميدان بوصف ذلك إحدى المهام الأساسية للشعبة. ونثني على إطلاق الشعبة لأداة تقييم وحدات الشرطة المشكَّلة على شبكة الإنترنت، التي شهدت ٣٤ تقييما لـ٤٩ وحدة منتشرة ووضع ١١ خطةً لتحسين الأداء ومعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها.

وأخيرا، نود أن نغتنم فرصة وجود مفوضي الشرطة معنا اليوم. ونود أن نسمع المزيد عن التحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بالمعدات. وسأختتم بياني بطرح ثلاثة أسئلة محددة، وبعضها سبق طرحه. أولا، كيف يتم استخدام بيانات الأداء للبت في عمليات التناوب والنشر للبلدان المساهمة بأفراد شرطة؟ ثانيا، أود أن أشارك زملائي في السؤال عن الكيفية التي يمكننا بها

ضمان زيادة أعداد النساء في عمليات تناوب الشرطة ونشرها. وثالثا، ما هي الأولويات المتعلقة بوضع وتنفيذ الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مثلما نطلب من الزملاء في الأمانة العامة للأمم المتحدة وأولئك الموجودين في الميدان أن يبتكروا باستمرار، فإن رئاستنا تبتكر فيما يتعلق بالتفاعل. أنتقل الآن إلى مقدمي الإحاطات للرد على الأسئلة المطروحة حتى الآن، والتي عَدّدت منها حوالي ١٥ سؤالا. ويحدوني الأمل في أن يحفز ذلك الدول التي لم تتكلم على التعليق على تلك الردود أو المسائل ذات الصلة. وأطلب من مقدمي الإحاطات أن يوجزوا في ردودهم كي يتسنى للمجلس مواصلة العمل.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان - بيير لاكروا للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنه كان هناك سؤالٌ بشأن أداة تقييم الأداء التي شرعنا في العمل بها، طرحه ممثل بلجيكا.

(تكلم بالفرنسية)

فيما يتعلق بالأدوات تقييم الأداء، يوجد فئتان ذواتا صلة. الأولى هي النظام الشامل لتقييم الأداء، الذي يشمل جميع الجوانب ذات الصلة من أجل تقييم تنفيذ الولاية. ويجري تطبيق نظام التقييم بالفعل في ست بعثات. وسيبدأ العمل به في أربع بعثات أخرى في الربيع القادم. وهو تقييمٌ كليٌ. وبعبارة أخرى، يستند إلى مختلف عناصر التقييم، وهو يتيح لنا المجال لتقييم الطريقة التي تنفذ بها البعثة ولايتها. وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، تتيح لنا هذه أداة لتقييم أداء الوحدات المختلفة من حيث الولاية بأكملها. وبعبارة أخرى، فإنه أداة شاملة توضح النتائج التي حققها كل عنصر من عناصر البعثة في التنفيذ الشامل للولاية. وهذه هي الفئة الأولى.

وعلى الرغم من أن هذه الأداة تم استخدامها في البعثات في الآونة الأخيرة نسبيا، فإنها تتيح المجال ليكوّن كل أصحاب المصلحة صورة أكثر شمولا للمعايير التي تمكننا من تقييم ما إذا كانت البعثة تضطلع بولايتها وإلى أي مدى، ووضع رؤية مشتركة للأهداف الرئيسية ومعايير التقييم الرئيسية.

ولدينا الآن أداة الثانية جرى وضعها وتنفيذها لوحدات الشرطة على الأخص. كما توجد للوحدات العسكرية. وهي أداة محددة لتقييم وحدات الشرطة الخاصة. وهي تتيح المجال أمامنا لتقييم مواطن القوة والضعف في كل وحدة؛ وفي أعقاب ذلك التقييم يجري حوار مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة من أجل التغلب على أي عيوب أو نقاط ضعف محتملة.

وعقب تطبيق هاتين الأداتين، أعتقد أنه أولا يمكننا الآن أن نكوّن صورة واضحة جدا عن الحالة فيما يتعلق بالوحدات المختلفة، ونزيد الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة فيما يتعلق بتدريب قيادة الوحدات وأفرادها.

وشهدنا تحسنا أيضا في مستويات معداتنا على الرغم من أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد. ويجب علينا أيضا تحسين قدرتنا على حماية موظفينا وزيادة وعي الموظفين بمسائل السلوك والانضباط، الأمر الذي أدى إلى تناقص الادعاءات ضد أفراد الشرطة وكذلك عدد ضحايا الأعمال العدائية. ولا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به في عدة مجالات هامة: استعراض الإجراءات العملياتية الموحدة واستعراض السياسات والمبادئ التوجيهية المحددة بشأن تعزيز أمن وسلامة الوحدات. وبوجه عام فنحن بصدد تنظيم حلقة عمل في الشهر القادم في عنتيبي لتقييم جهودنا فيما يتعلق بفعالية وحدات الشرطة التابعة لنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وكان هناك سؤال عن الجهود التي بذلناها بشأن المرأة. وأعتقد أن هناك الآن مزيدا من الوعي بين البلدان المساهمة بأفراد شرطة بأهمية توفير المزيد من حفظة السلام النساء. وتواصل معظم البلدان المساهمة بأفراد شرطة زيادة عدد النساء في وحدات الشرطة المشكلة تدريجيا. ولدينا عدد من قائدات عناصر الشرطة الآن. وهناك وعي بهذه المسألة بالفعل. والمهم الآن هو أن نواصل حث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على مواصلة تلك الجهود وضمان توفير التدريب المناسب ليس لأفراد الشرطة النساء وفي القيادة العليا فحسب، بل أيضا توعية عامة الناس بأهمية وجود بيئة عمل صديقة للمرأة وإشراكها في وحدات الشرطة والوحدات العسكرية التابعة لنا.

وطُرِح سؤال آخر عن المنظور الجنساني. وأعتقد أن هذه المسألة تتعلق بالتدريب والتحليل. وما زلنا نبذل الجهود لتحسين التدريب المراعي للاعتبارات الجنسانية، وهو ما أشرت إليه سابقا، ولكي يكون لنا مستشارون للشؤون الجنسانية وموظفون آخرون في البعثة يعملون في مجال تحليل النزاعات المراعي للمنظور الجنساني.

وطرح ممثل الولايات المتحدة سؤالا بشأن أوجه القصور الرئيسية الموجودة حتى الآن في الوحدات التي نود نشرها. وسأذكر بعضا منها. أولا، أعتقد أن من المناسب القول أننا ما زلنا نعاني من نقص في المعدات. وقد أشير إلى النواقص في بعض الوحدات فيما يتعلق بمعدات الحماية الرئيسية، بما في ذلك المركبات المحصنة ضد الألغام في بعض الحالات. وفي تلك المسألة فقد انخفضت النسبة المئوية للوحدات التي تعاني من نقص حاد في المعدات على الصعيد العالمي، ولكن ما زال يتعين علينا الاستمرار في ذلك الاتجاه. وكما يعلم المجلس، فإننا نشجع جميع الوسائل المبتكرة لسد تلك الثغرات، بما في ذلك في مفهوم البلدان المساهمة بمعدات أو أي نوع من أنواع الشراكة.

وأود أيضا أن أذكر مجالين هامين. وكنت قد ذكرت المجال الأول سلفا – أهمية مواصلة جهودنا الرامية إلى زيادة عدد النساء في الوحدات. ويتعلق وجه القصور الثاني باللغة. فكثيرا ما نواجه أوجه قصور في وحدات الشرطة المشكلة، وخاصة أفراد الشرطة من ذوي المهارات الكافية. وهي مشكلة عامة في المناطق التي لدينا فيها عمليات لحفظ السلام. وفي ذلك الصدد، سأشير إلى اللغتين الفرنسية والعربية. ونواصل تشجيع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وخاصة في تلك البلدان التي لا يشيع فيها التحدث بالفرنسية أو العربية على بذل جهود مكرسة لتدريب بعض الأفراد على الأقل في هاتين اللغتين. وبطبيعة الحال فإن الحصول على مزيد من المهارات في اللغات المحلية أمر بالغ الأهمية أيضا. أعتقد أن مسألة اللغة هامة عموما في عملياتنا لحفظ السلام. ولكنها تصبح أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالشرطة. ونسعى بدأب إلى حث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على مواصلة جهودها اللغوية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المجال مفتوح أمام الشراكات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على توضيحاته.

تحدث السيد لاكروا قليلا عن التحديات التي تواجه الشرطة النسائية، وهو سؤال طرح للسيدة ماري غاهونزير. وأطلب إليها تبادل أفكارها في ذلك الأمر وأعطيها دقيقتين أو ثلاث دقائق.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غاهونزير.

السيدة غاهونزير (*تكلمت بالإنكليزية*): كنت قد سُئلت عن التحديات التي تواجه الأفراد النظاميات في بعثات السلام. وأود بداية أن أشكر قيادتنا على وضع استراتيجية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بين القوات النظامية، وهي استراتيجية تعمل شعبة الشرطة على تنفيذها. ولدينا خارطة طريق ونأمل أن نتمكن من تحقيق أهدافنا عن طريق تعيين النساء ذوات المهارة والمؤهلات المناسبة في المكان المناسب.

ومع ذلك، وكما سئلت في الميدان، فإن بعض الصعوبات المحددة تتعلق بالصحة نظرا إلى طبيعة المرأة والبنى التحتية التي

لا تكون لصالح المرأة في معظم الحالات. أما بالنسبة لبقية الأسئلة، فيمكنني القول باستمرار وجود القوالب النمطية من جانب الدول الأعضاء على الرغم من أنها تشكل جزءا من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفيما عدا ذلك تستمر الجهود مستمرة وما زلنا في المسار الصحيح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غاهونزير على توضيحاتها. وإنني على يقين من استمرار اتخاذ الإجراءات بشأن هذه المسألة في جميع البعثات.

وهناك عدد من الأسئلة طُرحت على السيد عبد الناصر وأطلب إليه أخذ دقيقة واحدة للإجابة عن كل سؤال منها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد عبد الناصر.

السيد عبد الناصر (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر مختلف الأعضاء الذين رحبوا بعضوة شرطة الأمم المتحدة الحائزة على جائزة هذا العام، وهي زميلة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسهم الشرطيات بقيمة مضافة في جهودنا. ويتجلى ذلك ليس في حالات العنف الجنسي فحسب بل عندما يتعلق الأمر أيضا بتقديم الرعاية إلى الضحايا ومتابعة الحالات.

وأود أن أضيف أيضا أن العنف الجنسي لا يزال يشكل تحديا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرغم من الجهود الكبيرة التي نبذلها. وتتركز جهودنا على دعم السلطات المحلية مثل الشرطة الوطنية الكونغولية والنظام القضائي من أجل ملاحقة الأطراف المسؤولة. وأشير أيضا إلى شدة محدودية قدراتنا. فحجم شرطة الأمم المتحدة لا يزال أقل من نسبة ١ في المائة من الشرطة الوطنية الكونغولية. وبالتالي، فإننا نركز على المناطق ذات الأولوية حتى يكون لنا تأثير فيها.

وفيما يتعلق بالسؤال عن نظام العدالة الجنائية، فنحن نعمل عموما مع نظام العدالة الإصلاحية في ظل سيادة القانون إلى جانب الشركاء الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي من أجل دعم السلطات الكونغولية في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل، لا سيما على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات.

وفيما يتعلق بعودة تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا تزال وحدة الشرطة التابعة للبعثة تواصل العمل في المناطق التي توجد فيها وحدات عسكرية كبيرة منذ بداية تفشي الوباء. ونلاحظ انخفاضا مطردا في انتشار الفيروس وتواصل شرطة البعثة بذل مزيد من الجهد في متابعة حالات الإصابة. ونحن ندعم السلطات الكونغولية في متابعة الاتصالات العالية المخاطر بالمرضى، وهو ما أتاح لنا حتى الآن منع حدوث عدوى بين الأشخاص المشردين. هناك بعض الحالات، لكن يمكننا متابعتها تحديدا، وبطبيعة الحال، نقلهم إلى مراكز العلاج.

أنتقل إلى السؤال الذي طرحه ممثل بلجيكا بشأن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي، من واقع تجربتي السابقة في الكونغو ومالي وكوت ديفوار، فقد كان هناك تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي. وقد سمح لنا ذلك بتطوير قطاع التدريب لقوات الدفاع والأمن، ولا سيما وضع إطار للتدريب على مهارات القيادة. وسواء كان في كوت ديفوار أو مالي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد ساعدنا الاتحاد الأوروبي على تطوير مراكز التدريب والدورات التدريبية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بإمكانية أن تحل وحدات الشرطة محل الوحدات العسكرية. كما أفهم، فإن حماية المدنيين مسألة تتعلق بالأمن العام. ونعتقد أن هذه مسألة تقع بقدر أكبر ضمن نطاق عمل الشرطة بصفة عامة وضباط شرطة البعثة بصفة خاصة. وفي مقاطعات مثل كاساي وتنجانيقا وإيتوري، لشرطة الأمم المتحدة دور في تعزيز مختلف الوحدات والاضطلاع بعمل جيد، وأنا على اقتناع بأنها ستحقق أفضل النتائج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عبد الناصر على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوبا للرد على الأسئلة التي جرى طرحها.

السيد يعقوبا (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلين على أسئلتهم. السؤال الأول يتعلق ببناء قدرات قوات الأمن المالية. لقد ذكرت في بياني أن لدينا دعما متعدد الأوجه. وذلك لأن هناك احتياجات هائلة. ولذلك فإن ما نقدم من تدريب يعتمد على الاحتياجات ونوع الأنشطة التي تضطلع بها قوات الشرطة والدرك والحرس الوطني المكلفة بحماية المدنيين. لقد اضطلعنا بمستوى من التدريب ولكننا قمنا أيضا بمشاريع تشييد لتمكينها من نشر المعدات في شمال ووسط البلد. كما أن التدريب يركز الآن بدرجة كبيرة على مكافحة الجريمة المنظمة. ولدينا حاليا أفرقة متخصصة في الميدان. هناك ثلاثة أفرقة متخصصة في الوقت الراهن. هناك فريق ألماني متخصص وفريق فرنسي وألماني متخصص وفريق ثالث يضطلع بالتدريب التقني والعلمي. تلك هي المجالات التي نعمل فيها.

كما نقدم الدعم في مجال المشورة. ونحن نعمل في العديد من المجالات في إطار شراكة مع البعثة الأوروبية لبناء القدرات في مالي بمنطقة الساحل حيث أن لدينا نفس العملاء. وعلى هذا المستوى، هناك دعم مقدم في شكل مشورة فضلا عن الدعم العملياتي في الميدان، ومنه على سبيل المثال، عندما وقعت مذابح في كولوغون بيول وأوغوساجو وسوبان دا بل وعند الهجوم على المخيم العسكري. والقدرة القائمة الوحيدة في المجالين التقني والعلمي، كما ذكر عن حق، هي القدرة المتوفرة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث ساعدنا على أن يكون لنا حضور في الميدان وجمع البيانات وتحليل تلك المعلومات. ونقوم بالتحليل على مستويين: أولا، لاحتياجات الملاحقة القضائية من خلال وحداتنا التي تدعم مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأيضا للاحتياجات الوقائية. وفي هذا الصدد، أنشأت وزارة الأمن والوقاية المدنية مركزا لجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية قمنا بتدريب موظفيه. ونعمل أيضا مع البعثة الأوروبية لبناء القدرات في مالي بمنطقة الساحل والمستشار الأمني الفرنسي لمساعدتنا على الاستجابة بشكل أفضل في حالات من هذا القبيل لأننا كثيرا ما نسمع تقارير ولكننا لا نعرف ما هي الأمور التي لم تف بالغرض المنشود. ويقول الناس أنهم أبلغوا عن وقوع حادث ولكن القوات لم تصل إلا في اليوم التالي. ولهذا السبب، فإننا نقدم أيضا هذا الدعم لشركائنا الماليين.

وجرى أيضا توجيه سؤال لنا عن المساهمة التي تقدمها وحدات الشرطة المشكلة. وفي هذا الصدد، أود أن أضرب مثلا بمنطقة موبتي، حيث قمنا، ريثما تصل وحدة الشرطة المشكلة الثانية، بتغطية جميع المناطق باستثناء تلك التي تغمرها مياه الفيضان، بطبيعة الحال. وقمنا هناك بدوريات مشتركة مع القوات المالية، ولا سيما قوات الدرك. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أنه تم الاضطلاع بعملية في شراكة مع قوات الأمن المالية ولكن هناك أيضا منطقة تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعتقد أنه يمكننا القول إنه كان هناك قدر أقل من الجرائم في المناطق التي تسيطر عليها بعثة الأمم المتحدة.

وفي استعراض لما قمنا به، أقول إنه من حيث التدريب والدعم المقدم إلى السلطات المالية، فخلال الانتخابات الأخيرة التي شهدت أقل عدد من الحوادث وجرت بصورة سلسة بفضل العمل الذي قمنا به مع البعثة الأوروبية لبناء القدرات في مالي بمنطقة الساحل لتدريب وحدات الأمن، كان هناك وجود أمني. تلك هي القيمة المضافة التي يمكننا تحقيقها.

ومن الجوانب الأخرى التي أثيرت التفاعل مع الجماعات المسلحة. يوجد مستويان لهذا السؤال. أولا، هناك الجماعات المسلحة التي وقعت على الاتفاق وهناك منظمات نعمل من خلالها مثلا فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية. وقد اضطررنا

لنشرحها لها ونبين إمكاناتها في سياق إصلاح قطاع الأمن. وخلاصة القول، فإن تلك هي الشواغل التي تشاطرناها في هذا الصدد.

وكان هناك سؤال بشأن عدم إشراك الشرطة في مجال حقوق الإنسان والعمل الشرطي. وينبغي الإقرار بأن للشرطة أيضا دورا رئيسيا للغاية هناك. ويسلم القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٩) بأن إصلاح قطاع الأمن هو عملية تتسم بطابع سياسي إلى حد كبير. وعليه يجب أن يكون ضباط الشرطة قادرين على دعم الانتخابات لأن ما يقدمون له الدعم يمكن أن يكون له تأثير سياسي إذا وقعت حوادث.

وحقوق الإنسان في صميم أعمال الشرطة وحماية الناس. ويجب علينا أن نعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنشطتنا، بما في ذلك التصدي للعنف ضد النساء والقصر. ويجب علينا أيضا التقيد بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في العمل الذي نقوم به.

تلك هي المسائل التي طلب الممثلون بعض الإيضاحات بشأنها. وفيما يتعلق بالصعوبات، أعتقد أن السيد لاكروا قدم بالفعل الردود المناسبة. وفيما يتعلق باحتياجاتنا، نحن بحاجة إلى الخبرة الضرورية. ونظرا للدور المركزي للشرطة وطابعه الشامل لعدة قطاعات، فإن الاحتياجات هائلة. ولقد رأينا أننا بحاجة إلى تغيير النهج العسكري. وقد شهدنا حدوده في كل مكان، لكن النهج الأمني بحاجة أيضا إلى تغيير عن طريق تشجيع الخفارة المجتمعية. وبعبارة أخرى، لا يمكننا العمل عن بعد. نحن بحاجة إلى معالجة المسائل الأمنية على المستوى المحلي. وهذا يعني أنه يجب علينا الانتشار في المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة. وهذا يشمل أيضا مسائل الشمول لكفالة تمثيل جميع قطاعات المجتمع. الأمر لا يتعلق بوجود القوات بجانب السكان ولكن نوعية النشر تعتمد على تصورات الناس لكفالة تحسين التعاون والاستخبارات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد يعقوبا على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن لطرح مزيد من الأسئلة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، وبخاصة جميع مقدمي الإحاطات لدينا من الميدان على إحاطاتهم الثاقبة. ونحن ممتنون لهم بصدق ونشكرهم على المساهمة القيّمة التي يقدمونها في بعثات الأمم المتحدة. فالآلاف من أفراد الشرطة من حفظة السلام يستحقّون منا عميق الامتنان والتكريم، وسنكون سعداء جداً أن ينقل مقدمو الإحاطات ذلك إلى جميع أولئك الذين يعملون معهم.

لقد أكّدت الإحاطات مرة أخرى على الدور المتعدد الجوانب الذي تؤديه الشرطة في عمليات السلام. ولا غنى عن الشرطة في تحقيق الاستقرار في الدول الهشة وبناء الهياكل الأمنية. إن ألمانيا مقتنعة بأن الحاجة إلى شرطة الأمم المتحدة آخذة في الازدياد. وتظل ألمانيا مناصراً ثابتاً لتعزيز شرطة الأمم المتحدة. وتنشر ألمانيا حالياً أفراد الشرطة في مختلف عمليات السلام، بما في ذلك على النحو المذكور قبل بضع دقائق، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث نوفر فريق شرطة متخصصاً. كما أننا ندعم بسرور شرطة الأمم المتحدة فيما يتجاوز المساهمة بأفراد – على سبيل المثال، من خلال تمويل دورة قادة شرطة الأمم المتحدة الأخيرة في برلين والقدرات الشرطية الدائمة التابعة للأمم المتحدة في برينديزي. كما أننا نشعر بالفخر الشديد لرئاسة مجموعة أصدقاء شرطة الأمم المتحدة هنا في مدينة نيويورك.

لقد سمعنا في جميع الإحاطات عن أهمية شرطة الأمم المتحدة وكيفية أدائها لدور حاسمً للغاية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما يقرب من الحقيقة البديهية.

ومع ذلك، إذا كان لمجلس الأمن أن يسأل عما إذا كنا قد استنفدنا الإمكانات الكاملة لشرطة الأمم المتحدة، فالإجابة على الأرجح ستكون بالنفي. وأعتقد أن في وسعنا أن نفعل ما هو أفضل وأننا لم نستخدم الإمكانات الكاملة لشرطة الأمم المتحدة في جميع المجالات. وتتمتع الشرطة بالعديد من المزايا الفريدة. وتؤدي شرطة الأمم المتحدة دوراً حاسماً في جميع مراحل النزاع، الأمر الذي أعتقد أن من الأهمية بمكان التأكيد عليه. وهي تؤدي دوراً هاماً في الوقاية وتحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولذلك، لا بد لشرطة الأمم المتحدة من أن تكون على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات أيضاً. وأعتقد أن هذه نقطة مهمة للغاية أيضاً. وأودّ أن أقدّم بعض الأفكار بشأن المجال الذي يمكننا فيه التفكير في تحسين وتعزيز شرطة الأمم المتحدة.

أولاً، إن تعزيز قدرات شرطة الأمم المتحدة وخدماتها الاستشارية أمر هام فيما يتعلق بالوقاية. وتتيح شرطة الأمم المتحدة أداة وقاية من الدرجة الأولى لا تزال غير مستغلة استغلالاً كاملاً، وينبغي أن تُستخدم على نحو أكثر انتظاماً وبصورة استراتيجية.

ثانياً، يؤدّي مفوضو الشرطة دوراً هاماً ينبغي مواصلة تعزيزه. فمن الأهمية بمكان إدراج ذلك في الولايات في وقت مبكر وبصورة شاملة بقدر الإمكان.

ثالثاً، ينبغي أن تثار مسألة مستوى مشورة الشرطة في منظومة الأمم المتحدة. إذ يجب أن توضع شعبة الشرطة بشكل مناسب داخل المنظومة.

فالشرطة ليست مجرد ملحق؛ إنها أساسية للحفاظ على السلام، ويجب أن تمثّل على النحو الواجب في هياكل الأمم المتحدة. وقد اتُّخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه، ولكننا نعتقد أن هناك الكثير مما ينبغي ويمكن القيام به.

رابعاً، كما سبق أن قال كثيرون، ينبغي زيادة عدد النساء في شرطة حفظ السلام. فهذا من المهم بصفة خاصة للخفارة المجتمعية وعمليات حفظ السلام. فأعمال الشرطة المراعية للاعتبارات الجنسانية أمر بالغ الأهمية لتلبية مختلف الاحتياجات الأمنية للنساء والرجال والفتيات والفتيان. إن المعدل الحالي البالغ ١٨ في المائة جيد، ولكنه ليست جيداً بما فيه الكفاية. فيمكننا جميعاً بالتأكيد أن نحقق الأفضل. ونرحّب ترحيباً كبيراً بالأهداف الطموحة للأمين العام في هذا الصدد.

خامساً، إن للشرطة دوراً أساسياً خلال المراحل الانتقالية في عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن تؤخذ مشورة الشرطة على نحو أكثر استراتيجية من جانب المجلس منذ البداية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسأل السيد يعقوبا، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، سؤالاً واحداً. لقد استمعنا بالفعل إلى بعض الأفكار والتوصيات، ولكنني مهتم اهتماماً خاصاً بالمسألة التالية. شهدنا للأسف زيادة حادة في الهجمات الإرهابية في مالي خلال الأشهر الأخيرة. وحتى الآن، أعتقد أن هذه المسألة قد عولجت في المقام الأول من قبل القوات المسلحة. وتهمني كثيراً آراؤه بشأن ما إذا كان يرى أو يوصي بتعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في مالي.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة للغاية. وأود أيضاً أن أشيد بجميع أفراد شرطة حفظ السلام على عملهم وخدماتهم وتفانيهم بصورة مميزة من أجل تعزيز السلام.

لقد أصبح عمل الشرطة في حفظ السلام عنصراً هاماً من عناصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذ أصبحت التحديات التي تواجه هذه العمليات أكثر تعقيداً، فقد اتسعت مهامهم لتشمل حماية المدنيين ومكافحة الجريمة العابرة للحدود

الوطنية وبناء قدرات الشرطة المحلية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولاً، يجب على حفظة السلام التابعين لشرطة الأمم المتحدة إشراك المجتمعات المحلية من أجل الاضطلاع بولاياتهم على نحو فعال. فإشراك المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية لكسب ثقة السكان المحليين. ويساعد التعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية أيضاً على وضع نظم للإنذار المبكر وتحسين الرصد واستخبارات الشرطة. ولذلك يجب أن يستثمر أفراد شرطة حفظ السلام في بناء علاقات مع المجتمعات المحلية التي يخدمونها. ولهذا الغرض، يجب أن يكونوا مجهزين بمهارات الاتصال وبفهم للثقافة المحلية، بالإضافة إلى المهارات الأساسية للشرطة. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من تدابيرنا الشاملة لمواصلة تحسين قدرات أفراد عملياتنا لحفظ السلام. وقد بادرت إندونيسيا في هذا الإطار بإصدار البيان الرئاسي S/PRST/2019/4، المتعلق بالتدريب وبناء القدرات لعمليات حفظ السلام، أثناء رئاستنا لمجلس الأمن في أيار/مايو.

ثانياً، إن دور شرطة الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ على السلام ينبغي أن يُعزز. فتعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح الشرطة هو إحدى المهام الرئيسية لشرطة الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع. ويجب إيلاء أكبر قدر من الاهتمام للاحتياجات والقدرات والأولويات في الدول المضيفة، فضلاً عن ضمان تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ويتعين علينا أيضاً أن نشير إلى النطاق الواسع والشامل لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بدءاً من النهوض بالحلول السياسية وتحسين الأثر السياسي لحفظ السلام وصولاً إلى تعزيز الشراكات. وينبغي لجميع العناصر أن يعزز كل منها الآخر. إن إندونيسيا مستعدة لتبادل تجربتها والمساهمة في هذا المشروع الهام.

ثالثاً، يجب علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة النساء في شرطة حفظ السلام. سيؤدي وجود الشرطيات إلى تحسين أداء وحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال حماية المدنيين والتصدي للعنف الجنسي. إن إندونيسيا مؤيد قوي لزيادة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام. ومن المؤكد أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات شرطة الأمم المتحدة – على سبيل المثال، ما أكدناه قبل بضعة أيام مع نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد (انظر S/PV.8657) بشأن الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشرطيات في الميدان، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات أدوات النشر والإسكان وقواعد إجازة زيارة الوطن.

ما فتئت إندونيسيا مساهماً منذ أمد طويل في شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، هناك ٣٢٦ شرطياً إندونيسياً يخدمون في ستمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهناك أفراد شرطة منتدبون في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونقف على أهبة الاستعداد لنشر أفراد الشرطة من ذوي المهارات الخاصة في مجالات مثل التحقيق، والجريمة الخطيرة والمنظمة، والعنف الجنسي والجنساني والخفارة المجتمعية.

وأودّ أن أسأل مقدمي الإحاطات بعض الأسئلة. أتوجه إلى مفوضي الشرطة الثلاثة بهذا السؤال: ما هي التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه البعثات الخاصة بكل منهم فيما يتعلق بولايات حفظ الأمن؟ وكيف يمكن للمجلس أن يساعد في التصدي لتلك التحديات؟ وما الذي تم القيام به من أجل تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية؟ وما هي التحديات القائمة في هذا المجال؟ وإلى أي مدى تعيق إنجاز ولايات البعثات؟

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا كلما أرسلنا نساءنا ورجالنا إلى مكان يُحتمل تعرضهم فيه للأذى في إطار أي من بعثات الأمم المتحدة، نقول لهم أن يكونوا فخورين دائماً بارتداء القبعات الزرق أو الخوذ الزرق بشرف وكرامة، لأنهم يخدمون البشرية وينقذون الأرواح. وأحيي جميع ذوي القبعات والخوذات الزرقاء في هذه القاعة، فضلا عن أولئك الذين يعملون في الميدان.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إسهاماتهم في مناقشتنا. فقد قدم لنا وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا رؤية استراتيجية تكشف عن المنظور الأوسع نطاقا الذي يحتاج إليه مجلس الأمن في مداولاته. وقدمت لنا إحاطات المتابعة التي قدمها مفوضو الشرطة صورة عن التحديات والإنجازات اليومية لأفراد الشرطة في الميدان. كما أود أن أشكر الرئاسة على دعوة السيدة ماري – جوزيف فيتاه – كونا، التي تشاطرت معنا المنظور القيم للغاية لدولة مضيفة، والذي يكتسي أهمية بالغة لبناء الشراكات، وهي من منظور شرطة الأمم المتحدة عنصر أساسي لفهم التحديات الحالية والناشئة، وفي نهاية المطاف إنجاز ولاية بعثات الأمم المتحدة بكفاءة.

وقد تم تسليط الضوء على أهمية شرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في الاستعراض الخارجي لعام ٢٠١٦ لمهام وهيكل وقدرات شرطة الأمم المتحدة الذي أذن به القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، والذي أعيد التأكيد عليه مؤخرا في تقرير الأمين العام عن تقييم عمل الأمم المتحدة الشُّرَطي (S/2018/1183). ويتجلى ذلك أيضا في أحد مواضيع أسبوع شرطة الأمم المتحدة هذا العام في رؤيته لشرطة الأمم المتحدة باعتبارها مقدم خدمات على نطاق المنظومة. وفي حين أننا قد نرى الأهمية المتزايدة باعتبارها تحسنا في النظام، فإنها تأتي بعبء ثقيل من المهام والمسؤوليات يلقى على عاتق شعبة الشرطة هنا في مقر الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن سؤالي الأول موجه لقيادة شعبة الشرطة. هل شرطة الأمم المتحدة مجهزة تجهيزا جيدا بالفعل من حيث العدد والنوعية لتقديم هذه الخدمة؟ وما هي القدرات أو الأدوات الثلاثة التي تمس الحاجة إليها للاضطلاع بتلك المهمة؟

وبالنسبة للنقطة الثانية من بياني، أود أن أتطرق إلى المسؤولية عن الحماية، وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن أسأل عما إذا كان مفوضو الشرطة يمكنهم بالفعل رؤية نتائج لوجودهم على أرض الواقع. ومع ذلك، ومع الوضع في الاعتبار بأن الالتزامات التي قطعتها البلدان المساهمة بأفراد شرطة قبل عام، يهمني أن أسمع إذا كان لدى مفوضو الشرطة ما يلزم من القدرات والمهارات تحت تصرفم للاضطلاع بولايات البعثات على نحو فعال. وأشير بصفة خاصة إلى القدرات البالغة الأهمية مثل اللغة ومهارات الاتصال، فضلا عن المشاركة المجدية للشرطيات في الخفارة المجتمعية. ولكنني أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، الذي سبق وأجاب بالفعل على سؤالي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية دور عنصر الشرطة في الإسهام في حل الأزمات والحفاظ على السلام. وللأسف، الموارد لدينا محدودة، وينبغي للمهام الموكلة إلى الشرطة، التي يمكن أن تكون مفيدة، أن تشكل جزءا من نهج منتظم، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على زيادة فعالية استخدام الموارد المحدودة للبعثات من خلال إحداث أثر تآزري.

السيد أسومو أبيمي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أثني على السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الشاملة والممتازة إلى مجلس الأمن، التي قدم لنا من خلالها مرة أخرى معلومات مفصلة عن تطور عمليات حفظ السلام من خلال الإصلاحات التي أدخلها الأمين العامبهدف إحداث تحسين

شامل وابتكار هيكلي فيما يتعلق بالمعدات والقدرات البشرية، بغية التعامل مع التحديات الجديدة بطريقة مرنة وفعالة ومتسقة.

كما أود الإعراب عن تقديرنا للعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به السيدة ماري – جوزيف فيتاه – كونا، مستشارة عمدة الدائرة الثالثة في بانغي، والسيدة ماري غاهونزير، مفوضة شرطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والسيد إيسوفو يعقوبا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسيد أواله عبد الناصر، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر رئاسة المملكة المتحدة على إدراج هذا البند الهام في جدول أعمال رئاستها. إنها فرصة لنا جميعا لمناقشة وتحليل تطور عمليات حفظ السلام والتقدم الجاري فيها في أعقاب إصلاحات الأمين العام.

وعلى نحو ما نعلم جيدا، فإن الشرطة في عمليات حفظ السلام هي إحدى أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لكفالة السلام وحفظه وبنائه. وتحقيقا لهذه الغاية، من الواضح أنه يجب أن يحصل أفراد شرطة حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة على أفضل ما يمكن من تدريب ومعدات وأن يتحلوا بأعلى معايير السلوك الشخصي في ضوء مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. ومن ثم، فإنه على الصعيد العالمي، تثني حكومة بلدي على عمل الشرطة في بعثات حفظ السلام في بناء السلام وتعزيزه في كل مرحلة من مراحل النزاع، حيث إننا ندرك أن الشرطة تضمن بقاء السكان في النزاعات وتدعمه من خلال رصد القانون وتطبيقه وحمايته ودعمه، والعمل كما هو الحال مع السكان المدنيين ومواجهة نفس التحديات على الخطوط الأمامية في الاضطلاع بمهمتهم المتمثلة في كفالة أمن المواطنين. ولهذا، يجب أن تتسم دوائر الشرطة بالفعالية والكفاءة وأن تكون ممثلة ومتجاوبة ومسؤولة بحيث تتمكن من خدمة السكان وحمايتهم.

وتعمل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام على تعزيز عمليات حفظ السلام من خلال حشد العمل الجماعي من جانب الجهات الفاعلة في حفظ السلام، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمساهمين الماليين، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، والبلدان المضيفة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والأمين العام للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقدر غينيا الاستوائية جميع الإصلاحات والإجراءات التي يضطلع بها الأمين العام، فضلا عن التحسينات التي تحققت في توازن قدرات عمليات حفظ السلام. ويمثل هذا تحولا ناجحا ترتب عليه إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالتوصل إلى حلول سياسية للنزاعات وفي تحسين الأثر السياسي لحفظ السلام.

وفي إطار هذا الجلسة، لدينا بعض الأسئلة. وقد طرح عدد من المتكلمين الآخرين بعضها بالفعل، لذلك سأطرح الأسئلة التي لم يطرحها أحد بعد. أولا، وبشكل عام، ما هي العقبات التي تحول دون الإدماج الكامل للمرأة في عمليات حفظ السلام؟ وهل أجري أي تقييم للعقبات التي تواجهها في مختلف المناطق الجغرافية؟ ثانيا، ما هو أثر عمليات حفظ السلام على الأرض في أعقاب التغييرات الجديدة التي أحدثتها مبادرة العمل من أجل حفظ السلام؟

وفي الختام، لا تزال غينيا الاستوائية ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة دعمها لجميع مبادرات السلام، ابتداء من المنع إلى حفظ السلام وبناء السلام على جميع المستويات. كما نشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يكافحون كل يوم في بعثات حفظ السلام بغية كفالة السلام والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه حماية أرواح الآخرين وإنقاذها.

السيد المنيخ (الكويت): السيدة الرئيس نتقدم بالشكر على الإحاطات الإعلامية لكل من وكيل الأمين العام السيد

لاكروا، والسيدة فيتا - كونا؛ والسادة مفوضي الشرطة في بعثات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبيي ومالي. وأود خلال موضوعنا اليوم أن أتناول ثلاث نقاط؛ ألا وهي محورية عمل شرطة الأمم المتحدة والدور المرتقب منها، وأخيرا أهمية مساهمة المرأة في عمليات حفظ السلام.

فيما يتعلق بمحورية عمل شرطة الأمم المتحدة فإن وجودكم في مجلس الأمن معنا اليوم وبشكل سنوي ضمن أسبوع شرطة الأمم المتحدة يعد دليلا على استمرار يقين مجلس الأمن بالأهمية المتزايدة للعمل الشرطي في عمليات السلام سواء عبر تحقيق انتقال سلس ما بعد النزاع أو في بناء القدرات وإصلاح القطاع الأمني بما في ذلك المؤسسات الإصلاحية. وعندما نتحدث عن عمليات متعددة الأبعاد فهي قد أنشئت لتستجيب لنزاعات تتعدد أبعادها، وبالتالي آثارها على المجتمعات، الأمر الذي يستلزم تنويع أدوات حفظ السلام لتتلاءم مع كل بلد على حدة. ولذلك اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الداعي إلى أهمية النظر في تضمين العمل الشرطي عند النظر في إنشاء عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالدور المرتقب من الشرطة الأممية؛ فمع تتطور طبيعة النزاعات يتطور حفظ السلام وتتغير الحاجات والتوقعات من العمل الشرطي في ظل الالتزام بمبادئ حفظ السلام الثلاثة. فلذلك من الأجدر دراسة؛ وباهتمام، مسألة عدم الانتظار حتى نهاية انتشار عمليات حفظ السلام، للنظر في جدوى نشر شرطة الأمم المتحدة. بل يجب أن نسترشد بالقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، ونضمن العمل الشرطي حسب كل حالة عند النظر في إنشاء عمليات حفظ السلام. ونقدر من جانب آخر، عاليا، دور الدول المساهمة بقوات وبقوات شرطة، وجهودها لتأهيل ومواصلة تدريب حفظة السلام الذين تنشرهم؛ مع تأكيدنا على مبادئ الانضباطية والمساءلة على جميع المستويات.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة أهمية مساهمة المرأة. فللمرأة دور هام وحيوي في جميع مراحل النزاع. وللشرطة الأممية النسائية كذلك مساهمة بارزة في التواصل مع المجتمعات المحلية، والضحايا، وتقديم المواساة والحماية بشكل لا يتحقق دون مشاركة المرأة في حفظ السلام. ولذا فإن مشاركة المرأة أمر يجب أن يتواصل ويُعزز. ولا يفوتنا هنا تقديم التهنئة للسنغال والرائد ضيوف على حصولها على جائزة شرطية العام في الأمم المتحدة، الأمر الذي يعد في حد ذاته شهادة ودليل على مدى كفاءة الشرطة النسائية.

وختاما، لقد أثير العديد من الأسئلة الهامة من قبل زملائي، واستمعنا لإجابات مقدمي الإحاطات. فقط أود التأكيد على ما أثاره زملائي فيما يتعلق بالدور المطلوب منا بصفتنا مجلس الأمن، لكي يضطلعن بمسؤولياتهن على أكمل وجه.

السيد أوغاريللي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن أيضا نود أن نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة المهمة وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا، وكل من رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومستشارة بلدية بانغي.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نعترف بالمهام الجوهرية التي تضطلع بها شرطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدرتها على العمل من أجل حفظ السلام وتوطيده ودعمه في البلدان التي تنشر فيها. وفي هذا السياق، يشكل الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية الأداة الرئيسية لاستحداث مبادئ توجيهية للعمل المشترك يمكن محاكاتها في عمليات الإدارة والتعيين والتدريب، وفي آليات تقييم الأداء. وفي هذا الصدد، نود التشديد على الدور الأساسي للعمل من أجل تعزيز وحماية واحترام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو مبدأ مدرج في كل جوانب عمل شرطة الأمم المتحدة. ويتجلى هذا في تعزيز المؤسسات والقدرات

الوطنية الهادفة إلى استعادة على الأمن والنظام العام والحفاظ عليهما، وكفالة الوصول إلى العدالة والمساءلة عن الجرائم.

وفي حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تُعد حماية المدنيين وأكثر الفئات ضعفا مهمة أساسية تساعد أيضا على الحد من العنف الطائفي واستعادة وجود الدولة في جميع أنحاء البلد. وقد أشار مفوض الشرطة يعقوبا إلى بعض الاستراتيجيات للمساهمة في زيادة أعداد وتواجد الشرطة في مختلف المناطق في جميع أنحاء البلد. وأود أن أسأله عن الصعوبات الرئيسية التي تواجه تحقيق ذلك الهدف.

ونؤكد أيضا على أهمية تعزيز القدرات من أجل تحسين المشاركة والتفاعل مع المجتمع المدني واحترامه، بغية بناء مزيد من الثقة بين السكان. وهذا أمر في غاية الأهمية للمساعدة على تهيئة الظروف التي تدعم العمليات السياسية الجارية، مثل الجهود الرامية إلى توضيح الاتفاقات الوطنية للسكان المحليين في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يُعد ضروريا في السياق الحالي، بهدف الحد من العنف المستمر في جميع أنحاء البلد، وفي الوقت نفسه تعزيز مشاركة السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل السيدة فيتا - كونا عن تجربتها فيما يتعلق بأفراد الشرطة الذين تم نشرهم في بانغي وما بذلوه من جهود ترمي إلى إقامة علاقة وثيقة مع السكان المحليين بغية وضع خطط أكثر كفاءة لأغراض المنع والإنذار المبكر والاستخبارات الشرطية؛ والكيفية التي يمكن بها تعزيز هذه الصلات من أجل تحقيق هذه الأهداف؟ وكما أشارت الوفود الأخرى، تحولت مساهمة المرأة في هذه العمليات من مجرد توصية مفيدة إلى نموذج للكفاءة والتنفيذ اللازم، ولا سيما لضمان التقارب مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لكل من النساء والشباب.

إننا نقدر المعلومات التي تشاطرناها مع مفوضة شرطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، السيدة غاهونزير، بشأن التنسيق مع اللجان الأمنية المشتركة من أجل التصدي لوجود الجماعات المسلحة. ونود أن نسألها عن الدور الذي تضطلع به الشرطة النسائية في هذا السياق، لا سيما في تعزيز الحوار والتقارب مع المجتمعات المحلية. وثمة عنصر رئيسي آخر في الدور الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة وهو تقديم الدعم في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، التي تضعف الطابع المؤسسي اللازم للحفاظ على السلام، وكثيرا ما يكون نطاقها عابرا للحدود الوطنية، وتعزز الفساد في العديد من الحالات، وتقيم صلة مع الإرهاب. وفي ضوء كل ما استمعنا إليه، نود أن نسأل السيد عبد الناصر، مفوض شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كيف بدا له التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف إقامة تآزر فعال لمعالجة هذا البلاء، الذي ينطوي على تعطيل ديناميات الدعم اللوجستي.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة مجددا بالآلاف من أفراد الشرطة الذين يؤدون أعمالا معقدة وهامة للسلم والأمن في مختلف البعثات التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن في البلدان المنكوبة بالصراعات؛ ولا سيما الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

إن ضبط الأمن في غاية الأهمية، وفيما نحن نواصل دراسة وتطوير فهمنا لبناء السلام، يعد ذلك مهما الآن أكثر من أي وقت مضى، نظرا لأن الشرطة غالبا ما تكون أكثر فعالية في هذا السياق من الاعتماد التقليدي على القوات. تحدث السيد لاكروا في ملاحظاته الاستهلالية بشأن السودان عن مهام الاتصال في الولايات المناطة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي هذا السياق، أعتقد أنه بينما ننظر إلى الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في السودان

فإن عنصر الشرطة سيكون حيويا في مهمة المتابعة. يُستحسن سماع أية تعليقات قد تكون لديه بشأن هذه النقطة.

إذا كان لشرطة الأمم المتحدة أن تظل فعالة، سواء كنا أعضاء في المجلس أو بلدانا مساهمة بالشرطة أو قادة شرطة، يجب أن نصغي إلى تجارب أفراد الشرطة في الميدان والنظر في الكيفية التي يمكن بها للإصلاح أن يحدث فرقًا عمليًا. وقد تحدث زميلنا الألماني عن أن شرطة الأمم المتحدة لم تصل بعد إلى كامل إمكاناتها، وأنا أتفق معه في ذلك. وبوصفنا المملكة المتحدة، نحن بالطبع مؤيدون أقوياء للقرارين ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧) وللاستعراض الخارجي في عام ٢٠١٦ لمهام شعبة شرطة الأمم المتحدة وهيكلها وقدراتها، رغم أنه ينبغي عمل المزيد فيما يتعلق بالتوصيات المعلقة لهذا الاستعراض. نعتقد أن التقرير الأخير عن عمل الشرطة الذي قدمه الأمين العام (S/2016/952) يتيح فرصة لتقييم مختلف مسارات الإصلاح ووضع خطة واضحة للمستقبل. هناك مجالان أود التركيز عليهما بإيجاز.

أولاً، تريد المملكة المتحدة أن ترى الإدماج الكامل لمشورة الشرطة في عمليات التخطيط للبعثة من أجل ضمان إدراج خبرة الشرطة في عملية صنع القرار طوال فترة البعثة. وهذا يعني بعبارات بسيطة أن خبراء الشرطة يجب أن يكونوا على الطاولة ويجب الإصغاء إليهم. يجب أن تدعم ذلك قدرة تحليلية كبيرة.

ثانيا، نريد أن نرى بعثات الأمم المتحدة تواصل دعم تطوير إنفاذ القانون في الدول المضيفة – وقد سمعنا عن ذلك من بعض قادتنا اليوم – وأن نفعل ذلك على أساس تقييم احتياجات وقدرات الدولة المضيفة. نعتقد أنه لمضاعفة التأثير يجب أن تتضمن الشرطة الاختصاصيين المناسبين ذوي التخصصات المناسبة في الأماكن المناسبة. ولذلك نشجع شعبة الشرطة على تحسين الكفاءة في التوظيف والنشر اللاحق. يمكن أن يكون التوظيف بطيئًا وبيروقراطيًا. ينبغي أن يستند التوظيف إلى المهارات والقدرات والخبرات. يجب أن يكون شفافا وعادلا ومفتوحا، وينبغي أن يفرق بين وحدات الشرطة المشكلة وعناصر الشرطة الأفراد أو الأفرقة المتخصصة. وبالطبع يجب تدريب الشرطة المنتشرة في البعثات على أعلى المستويات. لذلك نريد أن نرى إطار التوجيه الاستراتيجي الذي يحدد عقيدة العمل الشرطي في صيغته النهائية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك جميع الكتيبات الإرشادية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى دهشتي لما قاله قائد الشرطة يعقوبا من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حول العلاقة مع السكان وأهمية حقوق الإنسان والثقة. لكي يحقق أفراد الشرطة النجاح في مهمتهم من الواضح أنهم يحتاجون إلى التمكن من ممارسة العمل الشرطي محليًا حتى يفهموا المجتمعات. الشرطي بحكم تعريفه هو شرطي للمكان الذي يخدم فيه. وأعتقد أن الثقة تتكون بسهولة أكبر إذا كان أفراد الشرطة يجسدون تنوع العالم الذي يُرسلون لحمايته.

مثل زميلنا من بيرو، يهمني الوقوف على آراء السيدة فتاح – كونا بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بمسألة الشرطة المجتمعية وبناء الثقة. فكما قال آخرون، وترديداً لما قالته مفوضة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، السيدة غاهونزيري، نود أن نرى إجراءً ضد العقبات التي تمنع النساء من دخول شرطة الأمم المتحدة. ولديّ سؤال محدد للسيد عبد الناصر، مفوض بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يتعلق بالتحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه شرطة الأمم المتحدة في سياق الاستعراض الاستراتيجي الأخير الذي أُجري في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وكيف يعتزم مواجهتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لقد أجرينا جولة جيدة من الأسئلة والأجوبة ووصلنا إلى منتصفها، ولدينا بعض الأسئلة الإضافية منذ ذلك الحين.

سأعطي الكلمة مرة أخرى لمقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة المطروحة أو للإدلاء بالمزيد من التعليقات.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأتكلم بإيجاز. كانت هناك بعض الأسئلة الإضافية حول المرأة، وأنا متأكد من أنه ستكون هناك عناصر عديدة في إجابة رؤساء عنصر الشرطة على هذا السؤال. لكنني أعتقد أنه فيما يتعلق بمسألة ما يجب القيام به، ينبغي ألا نزيد عدد النساء في عمليات حفظ السلام وشرطة الأمم المتحدة فحسب بل أن نجعل البيئة أكثر ترحيباً وملاءمة لهن. السؤال الأول في هذا الصدد كان حول الإقامة والمرافق. أعتقد أنه من الواضح تمامًا أنه رغم القيام بالكثير من العمل في هذا الصدد، والذي أود أن أحيي دور إدارة الدعم التشغيلي في ذلك، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لجعل البيئة المادية لعملياتنا لحفظ السلام مرحبة بالمرأة تماما، وخاصة في الشرطة.

العنصر الثاني يتعلق بالقضية المستمرة المتمثلة في التحيز وسوء الفهم، والتي أعتقد أن زميلي الجالس على يساري قد أثارها. كما قلت، أعتقد أن هناك وعيا بين الدول الأعضاء، وبالتأكيد بيننا، بالأهمية الكبيرة لزيادة عدد النساء في شرطة الأمم المتحدة. ولكن لا يزال يتعين علينا التصدي لهذه التحيزات والتصورات الخاطئة، والتي تتعلق بتوفير التدريب الكافي وتحسين التوعية.

لقد سهلت أيضا شعبة الشرطة نشر النساء لفترات زمنية أقصر، وهو ما فعله كذلك مكتب الشؤون العسكرية للشرطيات. نأمل لإمكانية خفض مدة النشر إلى ستة أشهر أن تجعل من الأسهل على النساء، وخاصة اللائي لديهن أسر، التفكير في الانتشار في شرطة الأمم المتحدة.

لقد أطلقت شعبة الشرطة عددا من البرامج التدريبية وشجعت النساء على التقدم إليها، وذلك بهدف تعزيز قدرة الشرطيات على التقدم لشغل وظيفة في شرطة الأمم المتحدة. هناك أيضًا عدد من الدورات التدريبية المخصصة فقط للشرطيات. وقد حضرت أنا واحدة منها في الصين العام الماضي، وتأثرت للغاية ليس بمستوى التدريب فحسب بل وأيضًا بمدى حماس وحرص الشرطيات المدرَّبات على نشرهن. وأود أيضا إبراز أن الدورة الأخيرة لقادة شرطة الأمم المتحدة، التي نُظمت بدعم من ألمانيا، كانت الإناث يشكلن ٥٠ في المائة من الحاضرين فيها. لذلك أعتقد أن هناك الكثير من العمل الذي يتم القيام به لزيادة إمكانية التقدم للنساء ونشرهن، بما في ذلك تقلدهن للمناصب العليا.

لقد طرح الرئيس سؤالًا حول الوجود اللاحق للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان، وفي دارفور بشكل خاص. من المؤكد أن مهام الاتصال في الولايات لها عنصر مهم للغاية في سيادة القانون، بما في ذلك عنصر الشرطة. إنها نشطة للغاية في مجال بناء القدرات. مهام الاتصال في الولايات هي وسيلة للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وكما يعلم المجلس فنحن بصدد العمل مع السلطات السودانية ضمن فرقة العمل الثلاثية التي أنشأناها مع الاتحاد الأفريقي للقيام، وبالتشاور الوثيق للغاية مع السلطات السودانية، بتحديد الطرائق والأولويات الرئيسية الممكنة للوجود اللاحق. من المبكر بعض الشيء أن أقول المزيد عن ذلك، لكن يبدو من الواضح تمامًا أنه من المحتمل أن يكون لهذا الوجود اللاحق عنصر قوي لبناء القدرات في أعقاب ما يتم في مهام الاتصال في الولايات. عندما نتحدث عن بناء القدرات في حفظ السلام أو بناء السلام، أعتقد أننا نتحدث بشكل أساسي عن القدرات الرئيسية للدولة التي لها علاقة بالأمن وسيادة القانون، وبالتالي فإن دور الشرطة مهم للغاية.

وأود أيضا أن أتناول ما أشار إليه ممثل إندونيسيا فيما يتعلق ببعض العناصر الرئيسية التي نود تعزيزها من أجل تحسين مهارات وقدرة عنصر الشرطة لدينا. لقد ذكرت بالفعل قضايا

اللغة والمرافق والإقامة وزيادة دور المرأة ومشاركتها، لكنني أعتقد أنه من المهم أيضًا إبراز الحاجة المتزايدة إلى مهارات محددة للغاية في شرطة الأمم المتحدة والتي أشارت إليها بعض البيانات. إنها تشمل مهارات في التحقيق الجنائي والعنف الجنساني والجريمة المنظمة، من بين أشياء أخرى.

وما أود قوله في ذلك الصدد هو أن شعبة شرطة الأمم المتحدة أنشأت أفرقة وبرامج تدريب محددة جدا لتلبية الحاجة المتزايدة إلى بعض المهارات التي ذكرتها، في جملة أمور أخرى. وبناء على ذلك، وضعت برامج التدريب بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومن خلال الاستماع بعناية إلى ما تقوله بعثتنا في ذلك الصدد. وبطبيعة الحال، نتقدم بمزيد من الطلبات إلى البلدان المساهمة بأفراد شرطة لتزويدنا بأفراد شرطة ممن يتمتعون بتلك المهارات المحددة، التي تمس الحاجة إليها بصورة متزايدة في بعثتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيتا كونا.

السيدة فيتا كونا (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن اقول إن السبب وراء قدرة الدوريات على كسب ثقة الناس يكمن، على وجه الخصوص، في كونها غير مسلحة. وأود أن أضيف أيضا أنه لا توجد سوى ثلاث نساء في الدوريات التي تجوب حي الكيلومتر ٥. وعليه، فإننا بحاجة أيضا إلى تعزيز وجود المرأة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجوب الدوريات الحي بأكمله سيرا على الأقدام وبدون أسلحة، مما يعزز ثقة الناس في الخفارة المجتمعية. وأود أن أذكر أيضا أن قوات الأمن الداخلي لدينا، منذ تلك الأزمة، لم تتمكن من أداء وظائفها وهي ليست موجودة في المقاطعة الثالثة. غير أن الظروف تحسنت بفضل البعثة في منطقة PK-5، حيث أعمل مستشارة بالبلدية.

وأود أن أعرب عن أفكاري الأخيرة في هذا الصدد.. أود أن أقول إنه يجب بذل المزيد من الجهود لحماية النساء المشاركات في الخفارة المجتمعية، بل لتشجيعهن.

وأود أيضا أن أذكر أنه يجب نزع السلاح في بلدنا، فقد استطعنا النجاة من الحرب. ومن شأن ذلك أن يتيح تعزيز التنمية واحترام حقوق الإنسان. ونحن بحاجة أيضا إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في بلدنا وكفالة تهيئة ظروف أمنية مقبولة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن جمهورية أفريقيا الوسطى تعول على المجتمع الدولي. فهم إخواننا وأخواتنا، ويجب أن يساعدونا من خلال دعمهم لعملية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الناصر.

السيد عبد الناصر (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر جميع المتكلمين على كلماتهم الطيبة عن شرطة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسؤال عن الجريمة المنظمة، أود أن أضيف أن الشرطة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل على دعم السلطات المحلية في إنشاء آليات على الصعيدين الوطني والمحلي وتحقيق التآزر فيما يتعلق بالجريمة العابرة للحدود. وقد تحقق الكثير، ولكن لا بد لي من القول إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، نظرا لأن مناطق شاسعة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشط الجماعات المسلحة، حافظت على علاقات مباشرة مع الجريمة المنظمة.

وأنتقل إلى السؤال عن مختلف التحديات التي يطرحها الاستعراض الاستراتيجي، وهنا أود أن أثير ثلاث نقاط نرى أنها ذات أهمية حاسمة.

النقطة الأولى تتعلق بتجريد قوة الاستجابة من السلاح، نظرا لأن حماية المدنيين في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية هي مسألة أمنية أكثر من كونها دفاعية.

والتحدي الثاني الذي نواجهه بخصوص الاستعراض الاستراتيجي يتعلق بتحقيق المصالحة بين السكان ومؤسسات

الدولة، لأن الناس فقدوا الثقة في السلطات الحكومية. وكانت المهمة الأساسية التي كُلفنا بها هي تحقيق العدالة المجتمعية ومكافحة جميع أشكال الإفلات من العقاب وغير ذلك من الأسباب الجذرية لوجود هوة بين السكان والهياكل الحكومية.

أما التحدي الثالث الذي يطرحه الاستعراض الاستراتيجي فهو إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم، وهو ما يشمل، بطبيعة الحال، الشرطة والقضاء ونظام السجون والإدارة الإقليمية. ونرى أنه يمكن لشرطة الأمم المتحدة الوفاء بهذه المهام بسهولة. ولذلك، نأمل أن يوصي المجلس بزيادة المهام المستندة إلى قوة الشرطة التابعة للبعثة حتى نتمكن من تحقيق هذه النتائج.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة غاهونزيري.

السيدة غاهونزيري (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم عن تعزيز الحوار الذي يهدف إلى الحفاظ على السلام والذي يجري في جميع مراحل البعثة. ومن المفهوم أنه لا غنى عن مشاركة جميع الجهات الفاعلة في هذا الأمر.

وحتى يتسنى لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي القيام بذلك، تعين علينا إشراك الجميع، ولا سيما النساء والأطفال، حتى يدركوا أنه عندما يتعلق الأمر بالعنف فهم من سيعانون أشد المعاناة. وقد حشدنا الجميع من مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والزعماء التقليديون والدينيون. وقد استطعنا من خلال المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، إلى جانب لجان الحماية المجتمعية، إشراك الجميع في حملات لمنع الجريمة والحد منها.

بيد أنه لا تزال ثمة مشكلة نابعة من عدم وجود قوة شرطة تابعة للبلد المضيف. وبدون قوة شرطة البلد المضيف، لا يمكننا أن نفعل الكثير. وقد عبأت شرطة الأمم المتحدة لجان الحماية المجتمعية وعززتها، وتضم حاليا ٦٠٠ مشارك، ٨٩ منهم من النساء، بالإضافة إلى شركاء مهمين بل وأطفال المدارس أيضا. غير أنه لا توجد قوة شرطة تابعة للبلد المضيف.

والنقطة الأخرى تتعلق باضطرارنا إلى إجراء الإصلاحات وإعادة الهيكلة، إلى جانب الوفاء بالواجبات المنصوص عليها بوضوح في الولاية الأولية. وفي عام ٢٠١٧، اكتمل إعداد وثيقة الإصلاح وإعادة الهيكلة. وتمشيا مع القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، كان من المفترض أن نلتقي بالطرفين ونشارك في عملية مشتركة للتخطيط المتكامل. وحتى الآن، دُعي الطرفان للاجتماع أربع مرات ولم يستجب سوى السودان. وحشدنا المجتمع المحلي، ولكن أعداد أفراد الشرطة المنتدبين لتقديم التوجيه وإسداء المشورة للمجتمع المحلي في تناقص. وعلاوة على ذلك فإننا نشهد زيادة في مستويات الإجرام والفوضى.

وفي عام ٢٠١٧، أعيد تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ليرأسها الجنرال أغواي، الذي تقاعد الآن. وكانت النتائج أن الولاية لا تتطابق مع الحالة الميدانية. وكان هذا هو السبب في إعادة التشكيل.

وزاد المجلس، من خلال اتخاذ القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، عدد أفراد الشرطة بواقع ٦٤٠ فردا، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطة مشكلة و ١٤٨ من أفراد الشرطة المنتدبين. ولم يتم حتى الآن نشر أي واحد منهم. ويتناقص في الوقت ذاته عدد أفراد الشرطة. وتتطلب الحالة تعزيز إنفاذ القانون ولكن شرطة الأمم المتحدة قامت بالكثير، ويسرني أن أبلغكم بأن المجتمعات المحلية تقدر وجودا أكبر لشرطة الأمم المتحدة وتطالب به.

وبالمثل، أود أن أرد على السؤال الذي طرحه ممثل إندونيسيا بشأن المشكلة الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن. فنحن ندرك أن شرطة الأمم المتحدة مقدم للخدمات على نطاق المنظومة وأنها واجهة القوة بالنسبة للمجتمع المحلي. ونحن هناك والجريمة في ازدياد. كما لو كنا نسير على حبل مشدود. وفي عام ٢٠١١،

أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بحد أقصى هو ٥٠ فرداً. وفي وقت لاحق، تطلبت الحالة المزيد. وحتى الآن، لا توجد قوة كافية للتصدي لمستويات الجريمة المتزايدة. وحيث أن أبيي منطقة متنازع عليها، فلا توجد قوة شرطة للبلد المضيف. وتلك بشكل عام هي التحديات التي نواجهها كأفراد شرطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غاهونزيري على تعليقاتها الإضافية وصدقها بشأن التحديات.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوبا.

السيد يعقوبا (*تكلم بالفرنسية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على أسئلتهم.

تلقيت سؤالًا بشأن الدور الأساسي الذي يقوم به الجيش في إدارة المسائل المتعلقة بالإرهاب والدعم الذي يمكن أن تقدمه شرطة الأمم المتحدة في هذا الجانب. وعلى أرض الواقع، تشير التحليلات التي أجراها مختلف الشركاء جميعا، أولاً وقبل كل شيء، إلى المسائل الأمنية التي تتطلب استجابات مناسبة. واعتمدت مالي بالفعل استراتيجية وطنية للوقاية للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو نهج شامل بحق. وثمة دور لجميع أجزاء الهيكل المختلفة يتعين عليها القيام به.

ومن وجهة نظر أمنية، لدينا مهام للدفاع المدني في إطار الدفاع الوطني. وللجيش دور يقوم به لكنه يقتصر على دعم الأجهزة الأمنية التي تعمل مع النظام القضائي لضمان الإطار القانوني للعمليات. وعلى هذا المستوى، أعتقد أن شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والبعثة بشكل عام، تعملان على إنشاء الهياكل المناسبة، بما في ذلك الشرطة المتخصصة ولواء التحقيق المتخصص، المسؤولان بالكامل عن التعامل مع مجمل القضايا المتعلقة بالإرهاب.

وأنشأنا في صميم هياكل الشرطة والدرك ألوية للتحقيق يمكنها العمل في الميدان لجمع الأدلة على النشاط الإجرامي، والتي غالباً ما تكون فعالة للغاية. ولدينا في جميع الأوقات أفراد جاهزون للانتشار في الميدان بناءً على طلب الألوية المتخصصة أو أفراد الشرطة الموجودين بالفعل في الميدان. ولذلك، أعتقد أن لدينا دور يتعين علينا القيام به في هذا الصدد. وغالبًا، ما نتلقى طلبات من قضاة التحقيق لمساعدتهم في تحقيقاتهم.

وثمة سؤالان آخران يمكنني الإجابة عليهما بشكل أو بآخر بوصفي أحد المعنيين، أولاً، الصعوبات التي ينطوي عليها نشر قوات الدفاع والأمن المالية والعقبات التي تعوق أعمال الخفارة المجتمعية. وفي هذا المجال، تم أيضا اعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. وهناك أمانة مسؤولة عن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن ولكن للأسف ورغم إنشاء الهيكل، أعتقد أن مسألة الإرادة السياسية لا تزال قائمة.

لقد جرى تعيين أمينة دائمة جديدة منذ حوالي أسبوعين. ونأمل أن تتمكن من المضي قدما بالأمور. ونقوم بكل ما نستطيع، ونحن ننتظر، من أجل الاستجابة للحالات الأكثر إلحاحا لحين تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وكما قلت، فإن الخفارة المجتمعية ضرورية لتحقيق السلام والأمن. وحتى إذا قمنا بنشر أشخاص في الميدان وإذا كانوا يفتقرون إلى تصور دقيق للحالة ومع غياب الثقة، فلن يتمكنوا من الحصول على تعاون السكان المحليين أو جمع المعلومات الاستخباراتية اللازمة.

وهذا هو سبب تأكيدنا لجدوى تهيئة بيئة شاملة للجميع. وأعتقد أن المبررات التي قدمناها إلى وزارة الأمن كانت ناجحة. فمنذ ذلك الحين، تم تنفيذ حملة توظيف على أساس نظام الحصص حسب المنطقة. كما أذنت وزارة الدفاع للمرة الأولى بحصة للجيش المالي والحرس الوطني، ونأمل أن يؤدي وجود أفراد من تلك المجتمعات المحلية في تلك القوات إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحالة الأمنية الميدانية. وتلك هي الجوانب التي أردت التحدث إليها.

ويشمل الجانب الآخر المتعلق بالنشر أولاً، نقص المعدات. وحتى لو كان الأفراد جاهزين للانتشار، فلا يمكننا نشرهم لأن مجرد وجودهم الفعلي لا يكفي إذا كانت البنية الأساسية والمعدات اللازمة غير متوفرة. ويجب تزويدهم بالوسائل اللازمة لحماية أنفسهم والسكان. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان التي تساهم في الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، الذي سمح لنا بإنجاز الكثير من حيث إعادة نشر قوات الأمن والدفاع في كل من شمال البلد ووسطه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد يعقوبا على التوضيحات التي قدمها.

وأشكر جميع الزملاء على هذه المناقشة التي كانت ممتازة وتفاعلية تماما. وأنا ممتن بشكل خاص لمفوضي الشرطة الثلاثة على إيجاد الوقت لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن. إن وكيل الأمين العام لاكروا أكثر انتظاما في الحضور، ولكن كان من الجيد حضوره معنا هو أيضا. وأشكر السيدة فيتا – كونا على انضمامها إلينا من بانغي حيث أعلم أن الوقت تأخر كثيرا هناك الآن، وعلى بقائها معنا.

لقد كانت فرصة ثمينة للحصول على معلومات من العاملين في الميدان. ونتوجه بتحية خاصة إلى مفوضي الشرطة وأولئك الذين يعملون تحت إمرتهم. والمجلس يحترمهم ويعرب عن الامتنان لهم. فهو الذي يرسلهم للانتشار في البعثات ويدرك تمامًا التزاماته عندما يفعل ذلك. وأود أيضًا أن أشكر المترجمين الفوريين على عملهم الممتاز، كما هو الحال دائمًا، وزملاءنا من شعبة شؤون مجلس الأمن وموظفي المؤتمرات على كل ما يقومون به.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.